

الظواهر الدلالية في القراءات الحديثة

م.د. وجدان برهان عبد الكريم

جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية

07702984306

basica30te@uodiyala.edu.iq

مستخلص البحث:

يعد الكلام وسيلة تواصل يراد به إيصال المعنى من أجل تبادل الأفكار وهذا يوجب أن يكون هناك تناسب بين الكلمة والمعنى الذي تدل عليه ، ويوجب أيضاً أن يكون هناك موافقة بين الدال وما يحمله من فكرة ، وبين السياق الذي ترد فيه ، وبعد النص الحديثي من النصوص التي تشهد تناسقاً دلاليًا واضحًا ، ولافقًا للنظر ، ومن أشكال هذا التناسق الدلالي ، التلون الدلالي التابع لتغيير قراءة بعض الألفاظ في النص الحديثي ، ولم يقف تأثير التغيير الدلالي التابع للتغيير اللفظي في النص الحديثي على التغيير المعجمي ، وإنما تعداه ليضم تغييرًا في دلالة بعض الظواهر من حيث الجانب الأعرابي ، وهذا ما أثبتته هذا البحث ، فقد تبين أن هناك ظواهر في النص الحديثي اختلفت في قراءتها وأدى هذا الاختلاف إلى اختلاف المعنى المعجمي ، وهناك ظواهر اختلفت في قراءتها وأدى ذلك الاختلاف إلى تغيير في دلالة اللفظ المتعلقة بالإعراب . وفي كلا الحالتين وجدنا أن اختلاف القراءة اللفظ و اختلاف معناه قد لا يغير من موافقته للنص الذي ورد فيه ، أو قد يغير بشكل طفيف يساعد بدوره على تقوية القراءة الأخرى للفظ . هذا ما تبين لنا من خلال تحليل النصوص الحديثية التي ضمت ظواهر دلالية اختلفت في قراءتها .

الكلمات المفتاحية: الدال، المدلول، الدلالة ، النص الحديثي، الظواهر الدلالية، النص الحديثي، القراءات

الظواهر الدلالية في القراءات الحديثة

المقدمة:

يعد المستوى الدلالي أول مكون لغوي يستعد المتحدث أو الكاتب إلى تحضيره في وعاء الذهن ليخطط معه بقية المستويات اللغوية ، ومن دون المكون الدلالي لن تتمكن بقية المكونات اللغوية من أن تسبغ أي طعم ذات معنى على المفردات الناتجة من تلك الخلطة ، ولسبقه في الاستدعاء عند الحديث يفترض به أن يذكر أولاً عند ذكرنا لمستويات اللغة العربية . يضع الناس لكل فكرة أو شيء كلمة تدل عليه ، فإن لم يجدوا في لغتهم كلمة ولم يستطيعوا الاشتقاق استعاروا من لغة أخرى كلمة تدل على هذا المدلول. ويمثل الحديث الشريف بعد القرآن الكريم أعلى درجات التناسق بين الدال والمدلول من جهة ، ثم من الموافقة بينهما وبين مقتضى الحال من جهة أخرى. لقد كانت العبارة الحديثية عبارة مركزة غنية غنى كبيراً بحيث تحوي بالكلمات القليلة المعاني الكثيرة التي لا يتوقف موج معانيها عن مداعبة شيطان كل من يسعى إلى فهمها ، ولتميز الحديث الشريف بهذه الخاصية ، وجدنا أن الحديث الشريف خير ما يمثل ميدان البحث الدلالي بعد القرآن الكريم . وقد خصصت هذه الدراسة بما اختلفت في قراءته من الألفاظ فاختلفت مدلولها تبعاً لها ، وقد جاءت هذه الدراسة تحت عنوان

((الظواهر الدلالية في القراءات الحديثة)) . بعد رحلة الاستقراء للأحاديث النبوية والتي ركزنا فيها على المدلولات المختلفة في قراءتها فاختلفت دلالاتها ، وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي أثناء عرض هذه الدراسة . وقد قسمت البحث على مبحثين ، جاء المبحث الأول في (الظواهر الدلالية

(المعجمية) ، وجاء المبحث الثاني في (الظواهر الدلالية المتعلقة في الإعراب) ، ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال مسيرتي في كتابة هذا البحث . وبعد فإنني أرجو أن أكون قد وفقت في بيان ما احتوته النصوص الحديثية من ثراء دلالي ناتج عن اختلاف الألفاظ المروية في الحديث النبوي الشريف ، ومن الله التوفيق

توطئة

إن تبادل الأفكار بين المرسل والمستقبل هو الهدف الأساس من عملية الكلام ؛ وقد رافق هذا الهدف الكلام منذ بداية الخليقة ، حين بدأت عملية التواصل اللغوي (الكلام)، وهي سلسلة لا تتوقف إلى الأبد ، وهذا الأمر هو الذي يجعل الدلالة من أهم المباحث اللغوية التي تدرس اللغة ؛ وذلك لتعلق المباحث الدلالية بالهدف الأساس للغة ، وهو تناقل الأفكار.

الدلالة في اللغة أخذت من ((دل على الشيء يدلّه دلاً ودلالة ، فاندل : سدده إليه))⁽¹⁾ والدلالة اصطلاحاً : يعرف بأنه علم المعنى ، ولا يمكن أن تخلو لغة من المعنى⁽²⁾ . ويعد المعنى المحصلة النهائية لعملية تحليل التحدث اللغوي على مستويات اللغة كافة⁽³⁾

إن الكلمة هي اللفظة التي تحوي معنى مفرداً ، وتسمى في علم الدلالة الدالّ ، وهذا المعنى الذي تدل عليه يطلق عليه في علم الدلالة مصطلح المدلول ، وهناك وحدات دلالية غير الكلمات - مثل التنغيم - يمكن أن تزيد في الدلالة أو تقوي درجتها تدرجاً أيضاً داخل دلالة مصطلح الدالّ الذي هو قسيم مصطلح المدلول الذي يعبر عن الأمر أو المفهوم أو الشيء الذي يدل عليه الدالّ ويرمز إليه⁽⁴⁾ .

تعد ثنائية الدال والمدلول أهم مباحث علم الدلالة ، بل يمكن حصر البحث الدلالي في إطار العلاقة بينهما⁽⁵⁾ . والعلاقة بين الدال والمدلول علاقة تلازمية ؛ فإنه لا ينفك أحدهما عن الآخر ؛ فلا يتصور وجود دال بلا مدلول ، وإلا كان الواضع للغة عابثاً ، ولا يوجد مدلول بلا دال ؛ وهذا ما يمكن أن نطلق عليه : التكامل اللغوي ، إذ يضع الناس لكل فكرة أو شيء كلمة تدل عليه ، فإن لم يجدوا في لغتهم كلمة ولم يستطيعوا الاشتقاق استعاروا من لغة أخرى كلمة تدل على هذا المدلول.

كان الحديث الشريف بعد القرآن الكريم في أعلى درجات التناسق بين الدالّ والمدلول من جهة ، ثم من المواءمة بينهما وبين مقتضى الحال من جهة أخرى. والدرس الدلالي ينطوي على شيء من الصعوبة ، وإذا كان البحث الدلالي ميدانه العبارة الحديثية فإن الأمر سيزداد صعوبة ؛ إذ إن الدلالة الحديثية لها شخصيتها المتميزة في الاستعمال اللغوي العربي ؛ فاستعمال الكلمات في الحديث الشريف يتميز بإعطاء الكلمة ثراءً دلاليًا وتدفعاً في المعاني لا نظير له في الاستعمال العربي في غيره من النصوص البشرية ؛ وذلك لأن ألفاظ الحديث الشريف محدودة ومتناهية ، أما معانيه فهي متجددة وغير متناهية. وبقدر ما تعطي للحديث الشريف من الاهتمام في الدراسة والتفكير والتدبر يفتح الله ﷻ عليك ببركاته فهماً جديداً - في ظل ضوابط الفهم الصحيح - يجدد الإيمان في النفوس ؛ الأمر الذي يجعل وصف العبارة الحديثية بأنها جوامع الكلم ينطبق انطباقاً كاملاً على هذه العبارة لأنها كريمة في عطائها الدلالي ، ناهيك عن عطائها الروحي ، وعطاءاتها الأخرى التي تنتهي الدنيا ولا تنتهي.

لقد كانت العبارة الحديثية عبارة مركزة غنية غنى كبيراً بحيث تحوي بالكلمات القليلة المعاني الكثيرة التي لا يتوقف موج معانيها عن مداعبة شيطان كل من يسعى إلى فهمها ، وليس في إمكان أحد أن يدعي الإحاطة بها دلاليًا ؛ فهي جوامع الكلم المذكورة في حديث رسول الله ﷺ : ﴿ أعطيت جوامع

الكلم ﴾ ، وتعني عبارة جوامع الكلم : ((الإتيان بعبارات موجزة حكيمة تتضمن معاني كثيرة))⁽⁶⁾ . وكثرة الدلالات التي تحويها الكلمة يعد ((حصيلة مجموع استعمالاتها في السياقات اللغوية))⁽⁷⁾ . ودوران الكلمة بين السياقات المختلفة هو الذي أدى بها إلى الاصطباغ بصبغة السياقات التي تجولت

بينها ، فاكتمت دلالات ثرية مما يجعلنا نقف أمام بعض الكلمات الحديثية ، فنتردد بين الدلالات المختلفة ؛ وذلك لكونها جميعاً يمكن حمل الكلمة الحديثية عليها ، ويحتضنها سياق الحديث الشريف بأريحية وتناسق. تعد القراءات الحديثية مصدرًا إضافيًا من مصادر الثراء الدلالي في العبارة الحديثية الشريفة ؛ فإن الكلمات الحديثية كلمات ثرية دلاليًا ، فإذا قرئ الحديث قراءة أخرى فإن الكلمة القرآنية البديلة في القراءة الجديدة لا تقل ثراءً عن الكلمة الحديثية الأولى. وبذلك فإن القراءات الحديثية تعد رصيّدًا دلاليًا إضافيًا يزيد من الثراء الدلالي للنص الحديثي.

إن الترابط بين الكلمة الحديثية الشريفة ومجاوراتها في الجملة ترابط وثيق من الناحية الدلالية ؛ فإن إحداها تأخذ بزمام الأخرى. والكلمة على القراءة الثانية تأخذ مكانها الدلالي من الجملة ، وتؤدي وظيفتها الدلالية فيها بما يتلاءم مع ما جاورها وما بعد عنها بحيث لا تجد فيها تضاربًا مع الجملة والسياق في النص الحديثي الشريف. وهذا من عبقرية النص الحديثي الشريف ، فإن علماء تحليل النصوص سلموا بأن أعظم النصوص هو ما كان يقبل أكثر من قراءة. وسنجد هذا الكلام واضحًا في ثنايا هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

وتم ترتيب الكلمات على تسلسلها الهجائي ؛ وذلك لتداخل الدلالات في الكلمة الواحدة سواء في الكلمة القرآنية أو الكلمة الحديثية بحيث تعذر علينا إدراجها في مبحث دلالي خاص لكون كل معنى تحمل عليه الكلمة قد يصنفها في مبحث يختلف عن المبحث الذي تصنف فيه إذا حملت على المعنى الآخر.

المبحث الأول

الظواهر الدلالية المعجمية

مادة (ارب)

ورد عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه : ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقَبَّل ، ويباشر وهو صائم ، وكان أملككم لإربه))⁽⁸⁾.

قرئ قولها رضي الله عنها إربه بكسر الهمزة وسكون الراء إربه ، وقرئ أيضًا بفتح الهمزة والراء أربه⁽⁹⁾.

فمن قرأه مكسور الهمزة ساكن الراء إربه أراد أحد أمرين :

الأول : العضو التناسلي الذكري⁽¹⁰⁾ الذي يستمتع به⁽¹¹⁾. ذكر ذلك بعض العلماء ، وعلق عليه ابن سيدة بأنه غير معروف⁽¹²⁾؛ وحتى على هذا فإن المعنى المراد سيكون الشهوة ، وبذلك يكون الاستعمال مجازيًا ، فأطلق العضو ، وأريدت الشهوة لأن العضو أداتها.

الثاني : الرغبة والوטר وحاجة النفس⁽¹³⁾، وهو المراد المعروف ، أي : (وطره ، قال الله عز وجل: أأصم

ضج ضج ضج ضمَّ [النور : ٣١] أي : الذين لا رغبة لهم ، ولا حاجة في النساء))⁽¹⁴⁾.

وبالمحصلة من ذلك أرادت أنه صلى الله عليه وسلم أملككم ((لجزمه وضبط نفسه))⁽¹⁵⁾.

الثالث : الحاجات لأن الإرب جمع إربة وهي الحاجة⁽¹⁶⁾.

والرأي الثاني أرجح لدينا لكونه مناسب للإتيكيت العالي التي تحلت به العبارة الحديثية من جهة أخرى ؛ هذه العبارة التي تعد مراعاة الأصول والآداب من أهم مميزاتهما ، لاسيما وهي تتكلم عن الجناب

العالي للنبي صلى الله عليه وسلم.

ويبعد - عند التحليل - إرادة الرأي الأول ؛ فلا يمكن أن تحمل العبارة الحديثية على إرادة المعنى

الحرفي للكلمة ؛ إذ لا يعقل أن تذكر عورته صلى الله عليه وسلم في مثل هذا الموضوع ! وحتى لو تجرأ أحد ، وذكر

ذلك ، فإنه - لا شك - واجدٌ من ينكر عليها فيه ، ويرد عليه قوله.

والرأي الثالث قل من قال به ، ناهيك عن أنه يدل على الجمع ، في حين يتكلم الحديث على مسألة واحدة هي السيطرة على الشهوة.

ومن قرأ بفتح الهمزة والراء أَرِيهِ أراد حاجة النفس والوטר⁽¹⁷⁾، مع أن الكلمة تطلق على العضو أيضاً⁽¹⁸⁾ . والمقصود من هذه القراءة ((أنه أملكهم لنفسه ، فيأمن مع هذه المباشرة الوقوع في المحرم))⁽¹⁹⁾.

وللقراءتين دلالة واحدة وهي الحاجة⁽²⁰⁾؛ إذ إنه حتى على رأي من حمل الكلمة على معنى العضو ، فإن المقصود من العضو في الحديث هو الحاجة والشهوة ؛ كما سبق بيانه.

واختلف العلماء في أي القراءتين أكثر شيوعاً على رأيين :

الأول : ترجيح قراءة الكسر (إَرِيهِ) ، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنها هي الأكثر شيوعاً⁽²¹⁾.

الثاني : ترجيح قراءة الفتح (أَرِيهِ) فذهب بعضهم إلى أن القراءة الحديثية الثانية هي الأكثر شيوعاً⁽²²⁾؛ بل ذهب أبو جعفر النحاس إلى أنه أخطأ من رواه بكسر الهمزة ، وقال : وإنما هي بفتحها⁽²³⁾.

وقيل : هما لغتان⁽²⁴⁾، والقراءتان تؤولان إلى معنى واحد ، وهو : إنه صلى الله عليه وسلم كان أملك الناس لحاجته ، وكان أغلبهم لهواه⁽²⁵⁾، أي : ((كان يملك نفسه وهواه))⁽²⁶⁾، وحاجة النفس ووطرها ، وفي كل ذلك كناية عن الجماع⁽²⁷⁾.

وفي هذا دليل ((على أن مذهب عائشة عائشة رضي الله عنها منع القبلة مطلقاً في حق غير النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنها فهمت خصوصيته بجواز ذلك))⁽²⁸⁾، وقد عمم بعض الشافعية الحكم ، فذهبوا إلى أن ((من ضبط نفسه عن الوطء لقوة ورع ، أو ضعف شهوة ، جاز له المباشرة))⁽²⁹⁾.

مادة (جدد)

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال : ﴿اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد : اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد﴾))⁽³⁰⁾.

واختلف في قراءة كلمة الجد على قراءتين : القراءة الأولى بفتح الجيم الجَد ، والثانية بكسرها الجِد⁽³¹⁾.

فمن قرأ بالفتح الجَد أراد أحد أمور :

الأول : الحظ وما تسميه العامة البخت⁽³²⁾، وهذا يشمل ((ما جعل الله للإنسان من الحظوظ الدنيوية. وكلمة : "من" تسمى "من" البدلية ... ، أي : المحظوظ لا ينفعه حظه بذلك ، أي : بدل طاعتك))⁽³³⁾، ويلاحظ في ذلك أن المراد بها اسم جامع لكل من ((الحظ والسعد ، ومعناه : أن من كان سعيداً في الدنيا جليل القدر فيها ، لم ينتفع بذلك يوم القيامة ؛ إنما ينتفع بما قدمه من العمل الصالح ؛ لأن الدنيا بالأموال والآخرة بالأعمال))⁽³⁴⁾.

الثاني : الغنى⁽³⁵⁾، وهو قريب من الأول ، وبه قال أبو عبيد القاسم بن سلام ، واحتج عليه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ﴿قمت على باب الجنة ، فإذا عامة من يدخلها الفقراء ، وإذا أصحاب الجَد محبسون﴾⁽³⁶⁾، ومعناه ((فإذا أصحاب الغنى في الدنيا محبسون))⁽³⁷⁾، وبهذا يكون معنى الحديث : ((لا ينفع ذا الغنى منك غناه إنما ينفعه الطاعة والإيمان))⁽³⁸⁾.

الثالث : أبو الأب⁽³⁹⁾، أي : لا ينفع أحداً نسبه من الله ﷻ⁽⁴⁰⁾ . لا سيما وأن هذا الكلام موجه إلى بيئة تتفاخر بالأحساب والأنساب والآباء والأجداد الذين أصبحوا تراباً ، وجاء الإسلام ليقوم هذا الاعوجاج

بأن يكون التفاضل بالأعمال الصالحة ، لينقلب بذلك المقياس الجاهلي للقيم ، ويحل محله المقياس الإسلامي. ومن بديع ما عبر عن هذا المعنى قول الشاعر وليد الأعظمي :
 وَحَلَّ التَّفَاوُضُ بِالصَّالِحَاتِ مَحَلَّ التَّعَاطُفِ بِالْأَعْظَمِ
 فالمفهوم الإسلامي لقيمة الإنسان هو مقدار العمل بالصالحات ، فالناس تتفاضل بهذه الأعمال لا بالأجداد الذين قد تحولوا إلى عظام.

الرابع : العظمة وبذلك يكون المعنى لا تنفع الإنسان عظمته عند الله ﷻ⁽⁴¹⁾
ومن قرأه بالكسر الجَدَّ فقد أراد الاجتهاد⁽⁴²⁾، ويكون المعنى أنه ((لا ينفع ذا الاجتهاد منك اجتهاده ، إنما ينفعه رحمتك))⁽⁴³⁾.

وقد أنكر هذه القراءة بالكسر أبو عبيد القاسم بن سلام ؛ إذ عنده كيف يمكن أن يأمر الله ﷻ بالانكماش في طاعته ؟ وبعد ذلك يقول لهم : لا ينفعكم انكماشكم⁽⁴⁴⁾. وقد رد عليه ابن الأبناري هذا الفهم بقوله : ((ولا أظن الذين رووا هذا بكسر الجيم ذهبوا إلى المعنى الذي ذكره أبو عبيد ، ولكنهم أرادوا : ولا ينفع ذا الانكماش والحرص على الدنيا انكماشه وحرصه عليها ، إنما ينفع العمل للأخرة))⁽⁴⁵⁾، أو أنه أراد ((أن الإنسان لا يقدر على أداء حق الله عليه ، وإن جَدَّ في العمل إلا أن تدركه رحمة الله وعفوه ، ويوضح هذا قوله ﷺ: ﴿لن يدخل الجنة أحد بعمله قيل : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا إلا أن يتغمديني الله برحمته﴾))⁽⁴⁶⁾.

وعند الموازنة فإننا نجد أن كثيراً من العلماء رجح قراءة الفتح ، وذلك لكثرة الروايات التي نقلت الكلمة إلينا بالفتح ، فضلاً عن كثرة نسخ الكتب التي جاءت به ؛ فإن ((على فتح الجيم أكثر الرواة))⁽⁴⁷⁾، وكسر الجيم وقع ((في بعض الروايات وقليل من النسخ))⁽⁴⁸⁾. وانفرد أبو عمرو الشيباني بترجيح قراءة الكسر بقوله : ((إنما هو الجَدَّ – بكسر الجيم في الحرفين جميعاً – بمعنى لا ينفع ذا الاجتهاد في العمل منك اجتهاده))⁽⁴⁹⁾.

وعند النظر في القراءتين نظرة فاحصة نجد أن كليهما محتملتان بما تحتويانه من دلالات يمكن حمل الحديث عليها جميعاً ، لذلك فلا نرى بأساً في الجمع بين القراءتين استثماراً للدلالات المختلفة التي طرحتها هاتان القراءتان ، وعند الجمع بين القراءتين نجد أن معنى الحديث يكون لا تنفع الإنسان من الله ﷻ حظوظه الدنيوية من مال وجاه وعظمة وسلطان ، ولا يفيد نسبته ، ولا يجديه نفعاً اجتهاده ؛ إنما تنفعه رحمة الله ﷻ. وبذلك تصبح العبارة النبوية أكثر ثراءً في الدلالة ، ونستثمر بذلك كل الطاقة التعبيرية لها.



مادة (خبث)

عن أنس رضي الله عنه قال : ((كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء يقول : ﴿اللهم إني أعوذ بك من الخُبثِ والخبائثِ﴾))⁽⁵⁰⁾.

اختلف في قراءة كلمة الخبث فقد ضبط الباء بالضم مرة الخُبْث ، وأخرى بالسكون الخُبْث⁽⁵¹⁾. فمن قرأ بضم الباء (الخُبْث) قصد أنها جمع كلمة الخبيث ، وهو الذكور من الشياطين ، والخبائث هي جمع الخبيثة ، وهي الأنثى من الشياطين⁽⁵²⁾.

وكلمة خبيث صفة مشبهة باسم الفاعل مشتقة من الفعل الثلاثي اللزوم "خَبَثَ"، وهي على وزن "فَعِيل" لذلك فهي تدل على الصفة والموصوف بها ، وتشمل الصفة كل الأزمنة المختلفة ، وتدل على ثبوت الصفة فيها. وهذه هي المعاني التي تدل عليها الصفة المشبهة⁽⁵³⁾. وقد أطلقت كلمة "خبيث" على دُكْرِ الشيطان ، وكلمة "خبيثة" على أنثاه ؛ وذلك لكون صفة الخبث ثابتة فيهما ، ولا تفارقهما في

أي زمان من الأزمنة ، وهذا مدلول الوصف الذي جاء على وزن "فَعِيل" كما قالوا : طويل وقصير ، أو شبه ثابتة كما قالوا : كريم وبخيل .
وقد ذكر الشيطان بهذا الوصف "خبِيث" في هذا الموضع من دون كل أوصافه الأخرى ؛ وذلك لأن المكان الذي يُفْرَأُ فيه الدعاء هو مكان الخبث ، وهو دخول الخلاء ، فناسب ذلك إطلاق تسمية "الخبِيث" على الشيطان في مكان الخبث .
وقد جاء هذا الدعاء في هذا الموضع لكون ((الشياطين يحضرون الأخلية ، وهي مواضع يهجر فيها ذكر الله ﷺ ، فقدم لها الاستعاذة احترازاً منهم))⁽⁵⁴⁾ ، ويتم التحرز بهذا الدعاء ، و((يحصن المسلم نفسه من محاولة الشيطان إيذاءه وتنجيسته حتى لا تصح عبادته))⁽⁵⁵⁾ .
والمحصلة الدلالية التي نجنيها من هذه العبارة - على هذه القراءة - هي أن الرسول ﷺ كان يستعيز بالله ﷺ من ذكور الشياطين وإنائها قبل الدخول إلى الخلاء⁽⁵⁶⁾ .
ومن قرأ بسكون الباء الخُبْثُ فقد اختلف العلماء في دلالة هذه اللفظة بهذا الضبط على أقوال : أولها : الكفر ، وبذلك يكون النبي ﷺ يستعيز بالله ﷺ من الكفر والشياطين⁽⁵⁷⁾ . وهذا - كما يبدو - من معاملة الكلمة معاملة المصدر لا الجمع .
ثانيها : الشر⁽⁵⁸⁾ .

ثالثها : جمع خبيث وخفف بالتسكين كما خففوا كُتِبَ ورُسِلَ وعُنُقُ⁽⁵⁹⁾ . وتكون دلالتها هي دلالة القراءة الأولى نفسها ؛ لذلك قيل : الخُبْثُ الشياطين والخبائث المعاصي⁽⁶⁰⁾ .
رابعها : مصدر الفعل خَبِثَ يَخْبُثُ خُبْنًا ، وقد يُجْعَلُ اسماً⁽⁶¹⁾ .
وقال ابن الأعرابي : ((الخبث في كلام العرب المكروه ؛ فإن كان من الكلام فهو الشتم ، وإن كان من المِلل فهو الكفر ، وإن كان من الطعام فهو الحرام ، وإن كان من الشراب فهو الضار))⁽⁶²⁾ .
والخبث - بضم الباء وإسكانها - وجهان مشهوران في رواية هذا الحديث⁽⁶³⁾ . وعلى ذلك فقد ضبطها د. سعيد بن علي القحطاني بضم الباء وبسكونها⁽⁶⁴⁾ . والأكثر من روايات الشيوخ الإسكان⁽⁶⁵⁾ ، وقد خَطَأَ بعض العلماء قراءة الإسكان مع قولهم بعمومها⁽⁶⁶⁾ .
والذي يبدو لي أن لا ضير من قبول القراءتين بالجمع بينهما استثماراً للمعاني السابقة التي تحتويها الكلمة على القراءتين .

**مادة (زرر) أو (رزز)**

عن السائب بن يزيد ، قال : ((ذهبت بي خالتي إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! إن ابن أختي وَجِعٌ ، فمسح رأسي ، ودعاني بالبركة ، ثم توضأ ، فشربت من وضوئه ، ثم قمت خلف ظهره ، فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زرِّ الحَجَلَة))⁽⁶⁷⁾ .
قرئ قوله ﷺ : زرِّ الحَجَلَة بتقديم الزاي على الراء ، وقرئ أيضاً بتقديم الراء على الزاي زرِّ الحَجَلَة⁽⁶⁸⁾ .

فمن قرأ بتقديم الزاي زرِّ الحَجَلَة فالمعنى على ذلك يكون أحد اثنين :
الأول : الزر هو واحد الأزرار التي تدخل في عراها مثل أزرار القميص⁽⁶⁹⁾ ، ويكون ((معناه الزر الذي تعقد النساء به عرى حجالهن كأزرار القميص))⁽⁷⁰⁾ ، وهو زر يشد به ما يكون في حجال العرائس من الكلال والستور⁽⁷¹⁾ . والحجلة : الأريكة التي عليها كُتَّة ، ((ولا يقال للسرير: أريكة إلا وعليها حَجَلَة ؛ وإلا فهي سرير))⁽⁷²⁾ . وتكون كلمة ((الحجلة هنا واحدة الجبال))⁽⁷³⁾ ، والحجلة هي

بيت كالحقة يستره الناس بالثياب ، ويكون له أزرار كبار ، وهي المعروفة اليوم بـ "الناموسية"⁽⁷⁴⁾، ومن تسمياتها القديمة البشخانات⁽⁷⁵⁾، أو الشجانات⁽⁷⁶⁾.

الثاني : بيض الحجلة ، ويشهد لهذا المعنى بعض روايات الحديث التي ذكرت أن خاتمه الشريف صلى الله عليه وسلم ((مثل بيضة الحمامة))⁽⁷⁷⁾، وفيه تصريح بلفظ البيضة ، والحجلة هي ((الطائر الذي يسمى القيق))⁽⁷⁸⁾؛ فيكون زر الحجلة بيضا كما ذهب إلى ذلك الترمذي⁽⁷⁹⁾. واعترض السهيلي عليه بأن هذا وهم من الترمذي ، ووجه كلامه بأنه يصح على القراءة الثانية بتقديم الراء على الزاي⁽⁸⁰⁾. وذكر ابن عبيد الله أن ((الحجلة من حجل الفرس الذي بين عينيه))⁽⁸¹⁾. وكثير من العلماء لم يفهموا ما ذكره يقول الخطابي: ((ولست أدري ما معنى الكلام الذي ذكره في تفسير رز الحجلة ، وما الفرس وما بين عينيه من ذلك؟))⁽⁸²⁾، وذلك لعدم فهمهم العلاقة بين الحجال وما بين العينين ؛ فإنه ليس للفرس حجال بين عينيه ، بل حجاله في أرجله. ولعله التبس على صاحب هذا الرأي الفرق بين الحجال والغرة ؛ لكونهما وردا في الحديث المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قوله : ﴿ إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء ﴾⁽⁸³⁾.

فالمحصلة الدلالية للعبارة - على هذه القراءة - هي أن خاتم النبوة بين كتفي النبي صلى الله عليه وسلم يشبه زر الكُلة هذه. وذكر صاحب التوضيح أن هذا أولى ما قيل في معناه⁽⁸⁴⁾، أو أنه يشبه بيضة الحجلة. ومن قرأ بتقديم الراء ((زر الحجلة)) فإن معناه بيض طير الحجل⁽⁸⁵⁾. وهو مأخوذ من زر الجراد وهو بيضا⁽⁸⁶⁾، يقال : ((أرزت الجراد ، إذا أدخلت ذنبها في الأرض لتبيض))⁽⁸⁷⁾، فالأصل في استعماله للجرادة ، واستعماله للطائر يعد استعارة⁽⁸⁸⁾.

فالمحصلة الدلالية للعبارة - على هذه القراءة - هي أن خاتم النبوة بين كتفي النبي صلى الله عليه وسلم يشبه بيض طير الحجل. ومنشأ الخلاف بين القراءتين كان من توزيع النقاط بين الحرفين ، إذ إنه في القراءة الأولى كانت النقطة فوق الراء الأولى فأصبحت زائياً ، وفي القراءة الثانية فإن النقطة على الراء الثانية فأصبحت زائياً. والمرجح من القراءتين هو القراءة الأولى لأن ((هذا ما عليه الجمهور))⁽⁸⁹⁾، والترجيح تم على أساس كونها رأي الجمهور ، وهذا ما نفهمه من اقتصار الألباني محقق مشكاة المصابيح على ضبط الكلمة على القراءة الأولى ، وشرحها في الهامش بما تشرح به القراءة الأولى لا غير⁽⁹⁰⁾. وليس معنى الترجيح أن نهمل القراءة المرجوحة ، إذ إن القراءتين لا تناقض بينهما ، بل بينهما تنوع ؛ ويمكن حمل الحديث على القراءتين كليهما ؛ فإن بيض الحجل وزر الكُلة كلاهما متشابهان لكون كل منهما مستديراً أو قريباً من الاستدارة في الشكل ، ويمكن حمل كلام السائب بن يزيد على تشبيهه خاتم النبوة بكليهما لتشابههما ؛ فيجوز أن يُسبَّه الشيء بشيئين متشابهين ؛ إذ إنه إذا شابه شيء أحد شيئين متشابهين فإنه يشبه الآخر منهما بعلاقة الاستبدال.

ولا تعارض بين التشبيهين لاسيما وأن الصحابة الكرام رضي الله عنهم شبهوا خاتم النبوة الشريف تشبيهات مختلفة ، وكل منهم شبيهه بشيء ؛ فمثلاً : شبهه سمرة بن جندب ببيضة الحمامة⁽⁹¹⁾، ووصفه عبد الله بن جرجس بأنه خيلان كأنها التأليل⁽⁹²⁾، وكالسُّلعة⁽⁹³⁾، وكالتفاحة⁽⁹⁴⁾، وغيرها من التشبيهات المختلفة التي ذكرتها الروايات⁽⁹⁵⁾.

وليس هذا الاختلاف على الرغم من شدته الظاهرة وتنوعه ((حقيقياً ، بل كلُّ شَيْءٍ بما سَنَحَ له ، والكل مؤدٌ ، والمراد واحد ، وهو قطعة لحم))⁽⁹⁶⁾، ومن ذكر أنها مكتوب عليها شيء فإنه قد اشتبه عليه ذلك الخاتم بخاتم يده الذي كان يختم به كتبه⁽⁹⁷⁾.

ومع كل هذا التنوع المذكور آنفاً فلا نجد بأساً بحمل الحديث موضوع الدراسة على الدالتين السابقتين المأخوذتين من القراءتين ؛ إذ إن معاني هذه التشبيهات جميعاً متقاربة⁽⁹⁸⁾؛ وإلى هذا أشار السيوطي بقوله : ((وفي صفة خاتم النبوة أحاديث متقاربة))⁽⁹⁹⁾، يقصد أنهم شبهوه بأشياء مختلفة لكنها متفقة في الشكل. ويرجع اختلافهم إلى الاختلاف البشري في التعبير عن الشيء الواحد ؛ إذ إن كل واحد من الصحابة الكرام يشبهه تشبيهاً بشيء قريب من مخيلته ، أو يختار في تشبيهه شيئاً من المحيط الذي يعيش فيه.


مادة (مسك)

ورد ((إن امرأة من الأنصار سألت رسول الله ﷺ عن غسلها من المحيض ، فأمرها كيف تغتسل ، ثم قال : ﴿ خذي فرصة من مسك ، فتطهري بها ﴾))⁽¹⁰⁰⁾.

قرئ قوله ﷺ : مسك بكسر الميم مسك ، وقرئ أيضاً بفتح الميم مسك⁽¹⁰¹⁾ .
فمن قرأ بكسر الميم مسك أراد الطيب المعروف⁽¹⁰²⁾ ، والكلمة ثلاثية البناء مكسورة الفاء على هذه القراءة ، فهي على وزن "فعل".

ويقال : إن المسك في الحقيقة هو دم الغزال⁽¹⁰³⁾ ، وقيل : هو بعضه ، يقول أبو الطيب المتنبلي :
فإن تُفَقِّ الأنام ، وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال⁽¹⁰⁴⁾
وبالكسر الرواية المروية من طريق الحُسَني عن الطبري⁽¹⁰⁵⁾ . وذكر العلماء حكمتين في استعمال المسك بعد التطهر من الحيض :

الأولى : كونه يُطَيَّبُ المكان ، ويزيل عنه الرائحة الكريهة الناتجة عن نزول الدم⁽¹⁰⁶⁾ ؛ وذلك لأن دم الحيض ذو رائحة كريهة ، فبعد إزالة عين النجاسة ، وهو الدم يُزال أثرها ، وهو الرائحة الكريهة. والثانية : قيل : إنه أسرع إلى علوق الولد بعد الحيض⁽¹⁰⁷⁾ . ولا أدري أحقيقة علمية هذا الأمر أم اجتهاد قديم لا تؤيده الحقائق العلمية !؟

ومن قرأ بفتح الميم مسك قصد الجلد⁽¹⁰⁸⁾ ، أي : قطعة من الجلد فيه شعر⁽¹⁰⁹⁾ . والكلمة ثلاثية البناء ، مفتوحة الفاء على هذه القراءة ، فهي على وزن "فعل". ((وإنما يريد قطعة من جلد فيها صوفها لم تنتف ، وإذا كان كذلك منع الجلد أن يصل بلل الصوف بالدم إلى يدها ، فتسلم يدها من زفرته ، ويكون أنظف لها))⁽¹¹⁰⁾ ، ناهيك عن كون الصوف يجفف بشكل جيد لوجود المسامات التي تستطيع أن تحتوي السائل وتزيله.

وذكر العلماء أن هذه الرواية مروية عن الجمهور ، ومنهم من عبر بأنها رواية الأكثرين⁽¹¹¹⁾ ، وهذا ما يقويها ؛ إذ إن رواية الجمهور مقدمة على رواية القلة في العموم.
ويمكن ترجيح القراءة الأولى مسك لمجموعة من المعطيات أهمها :

أولاً : أنه الرأي الذي رواه المحققون ، وعليه الفقهاء وغيرهم من أهل العلوم الأخرى⁽¹¹²⁾ ، فقد نص الشافعي وأحمد وكثير من الفقهاء على أن غسل المحيض يستحب فيه استعمال المسك ؛ هو وغسل النفاس ، بخلاف غسل الجنابة⁽¹¹³⁾ ، قال الإمام أحمد : ((يستحب للمرأة إذا طهرت من الحيض أن تمس طيباً ، وتمسكه مع القطنه ليقطع عنها رائحة الدم وزفرته ؛ لأن دم الحيض دم له رائحة))⁽¹¹⁴⁾ .

ثانياً : الرواية التي جاءت في صحيح البخاري ، وقد ذكر فيها ((فرصة مُمسكة))⁽¹¹⁵⁾ ، ويكون ضبط الكلمة على هذه الرواية ((بضم الميم الأولى وفتح الثانية وفتح السين المشددة))⁽¹¹⁶⁾ ، أي : قطعة من قطن أو صوف أو خرقة مطلية بالمسك مطيبة به⁽¹¹⁷⁾ . وهذه الرواية صريحة في استعمال المسك في تعطير الفرصة ، وهي تشهد لقراءة الكسر وترجحها. والاستدلال بهذه الرواية يأتي على ما دأب عليه

شراح الحديث وأهل غريب الحديث في التماس غريبه في ما جاء به مفسراً في بعض طرق الحديث الأخرى⁽¹¹⁸⁾، فإنه قد تكون الكلمة مبهمة ، أو تحتمل أكثر من دلالة في رواية ، وترد الكلمة بلفظ واضح لا يحتمل إلا دلالة واحدة في رواية أخرى ؛ فيحتمل المبهم في الرواية الأولى على الواضح في الرواية الثانية.

ثالثاً : تلاؤم المسك مع روح الشريعة الحائثة إلى النظافة والتعطر ؛ لاسيما وأن مكان الحيض ستكون رائحته كريهة ناجمة عن دم الحيض ، والمسك تسعى من خلاله المرأة إلى إزالة الرائحة الكريهة ، الأمر الذي يؤدي إلى التجميل والتعطر للزوج ، وهما مقصدان من مقاصد الشريعة الغراء في دفع المفسدة الناجمة عن رائحة دم الحيض ، واستجلاب المصلحة المستحصلة من تطيب المكان بعطر المسك تجملاً للزوج. والله ﷻ أعلم.

رابعاً : جزم بعض العلماء بهذا الرأي ؛ إذ جزم ابن حجر به ، وذكر أنه الرأي الذي عليه الجمهور⁽¹¹⁹⁾ . وأنكر ابن قتيبة قراءة الكسر⁽¹²⁰⁾ ؛ وبذلك ترجحت عنده قراءة الفتح⁽¹²¹⁾ ؛ وذلك بحجة أن ذلك الجيل جيل النبي ﷺ والصحابة الكرام ﷺ لم يكن من السعة بحيث يمتن المسك ، فيستعمله في أمثال هذه الاستعمالات مع غلاء ثمنه⁽¹²²⁾ ، وقد رد ابن حجر العسقلاني على ابن قتيبة بأن الشافعي وأحمد أدري منه ومن أمثاله بالسنة واللغة ، وبألفاظ الحديث ورواياته ومعانيها⁽¹²³⁾ . وهو رد يرتكز على المقارنة بين المكانة العلمية التي يتمتع بها أصحاب الآراء الأخرى الذين خلفوا ابن قتيبة ، ومعلوم أن الرأي يعتضد ويتقوى بصاحبه. ويبدو أن رد ابن قتيبة لقراءة الكسر كان رداً عقلياً ، لأنه ظن أن المسك لم يكن رخيصاً ولا متاحاً لكي يتوصل به إلى الإهانة بمثل هذه الاستعمالات.

وهذا الرأي مبني على افتراض أن أهل الحجاز كانوا قليلي الاستعمال للمسك بسبب غلائه ، وهذا أمر غير صحيح ؛ إذ ذكر السيوطي أن المعروف من شأن أهل الحجاز أنهم يكثر من استعمال الطيب⁽¹²⁴⁾ ، وهذا أمر مشهور عنهم معروف فيهم إلى عصرنا هذا. وكانت ثقافة العطر شائعة لدى المجتمع النبوي الشريف ؛ يدلنا على ذلك ما وجّه النبي ﷺ أصحابه الكرام ﷺ من أن من لم يجد طيباً ليتطيب به في الجمعة فليمس من طيب زوجته ؛ ففي حديث البراء بن عازب عنه ﷺ قال : ﴿ حَقُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلْيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيْبِ أَهْلِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ طَيْبٌ ﴾⁽¹²⁵⁾ . وفي هذا دليل على أنه كان النبي ﷺ وأصحابه ﷺ على درجة عالية من إدراك تصنيف العطور إلى نسائية ورجالية ؛ الأمر الذي يشي بكثرة الاستعمال ، إذ إن تصنيف العطور إلى رجالية ونسائية مرحلة متقدمة لم تكن لتتأتى لهم لولا انتشار العطور وكثرة استعمالها ، وأنه كان متاحاً كثيراً في هذا المجتمع. لذلك فلا داعي لنقض القراءة الأولى بهذه الحجة ؛ وتبقى القراءتان جنباً إلى جنب للدلالة على المعنيين كليهما. ولا بأس باستعمال الجلد المعطر بالمسك جمعاً بين القراءتين وطلباً لاستثمار دلالتيهما وعدم التفريط بإحدهما ؛ الأمر الذي يعد خسارة لدلالة قراءة حديثية ، فإن أعمال الدليلين خير من إهمال أحدهما ؛ على طريقة العلماء السابق ذكرها في أن الجمع بين النصين مقدم على الترجيح بينهما.



مادة (نزّه) أو (ستر)

عن ابن عباس قال : ((مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبْرَيْنِ ، فَقَالَ : ﴿ إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ؛ أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ ﴾)).

وفي رواية : ﴿ لَا يَسْتَتِرُهُ مِنَ الْبَوْلِ - وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ ﴾⁽¹²⁶⁾.
بعض روايات الحديث كانت بلفظ يستتر ، وبعضها الآخر كان بلفظ يستنزه .
فمن قرأ بتاءين لا يستتر أراد أنه من الاستتار⁽¹²⁷⁾ ، وبذلك يكون معنى الاستتار أحد اثنين :
أولهما : التحفظ من البول ، أي : كأنه لا يجعل بينه وبين بوله سترة يتحفظ بها منه⁽¹²⁸⁾ ؛ فلا ((يستتر جسده ولا ثوبه من مماسة البول))⁽¹²⁹⁾ ، وإذا مسهما البول فيجب أن يستنجي منه⁽¹³⁰⁾ . ويكون ((التوقي من البول إما بعدم ملبسته ، وإما بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به كانتفاض الطهارة ، فيكون الاستتار مستعملاً مجازاً ؛ لأن المستتر عن الشيء فيه بعد عنه واحتجاب ، وذلك شبيهه بالبعد عن ملبسة البول))⁽¹³¹⁾.

ثانيهما : المراد هو الاستتار من الناس عند البول ؛ فيمكن الاحتجاج به على وجوب ستر العورة⁽¹³²⁾ ، وفي هذا الرأي حمل كلمة يستتر على حقيقتها من دون مجاز⁽¹³³⁾ . وعلى هذا الرأي يجب قضاء الحاجة في خلاء ، أي : في مكان حيث لا يرى عورته فيه أحد ، وبخلافه يترتب العذاب على عدم الاستتار ، وعندئذ يكون العذاب على كشف العورة ، والحكم الفقهي في أدب قضاء الحاجة هو ((استحباب البعد والتواري عن الناس عند إرادة قضاء الحاجة ، أما ستر العورة عن الناس فواجب ؛ لتحريم كشفها إلا في مواضع خاصة))⁽¹³⁴⁾.

والأمر بالاستتار عند قضاء الحاجة جاء في أحاديث نبوية شريفة أخرى من مثل قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ من أتى الغائط فليستتر ﴾⁽¹³⁵⁾ ، وهذا الحديث يدل ((على وجوب الاستتار على من أتى الغائط لأن هذا ظاهر الأمر ، لكن القواعد تقتضي أنه يختلف ؛ فالاستتار بحيث لا ترى العورة واجب ، والاستتار في ما زاد على ذلك سنة))⁽¹³⁶⁾.

واستبعد بعض العلماء هذا الرأي لكونه يقتضي أن كشف العورة لوحده موجب للعذاب ، ولكننا الواضح أن للبول في الحديث ذكراً وخصوصية⁽¹³⁷⁾.

ومن قرأ بتاء فنون فزاي فهاء لا يستنزه أراد أنه من الاستنزاه⁽¹³⁸⁾ ، وهو الابتعاد⁽¹³⁹⁾ ، أي : إنه لا يتباعد منه⁽¹⁴⁰⁾ ، ومن هذا اللفظ أخذت النزاهة عن الشيء وهي البعد عنه⁽¹⁴¹⁾.

وفي هذه القراءة دليل على الأمر بالاستنزاه من البول ، واتفق العلماء لمكان هذه القراءة هي وغيرها من المسموعات على أن النجاسات مأمور بإزالتها في الشريعة⁽¹⁴²⁾.

وفي هذا الحديث دليل على أن القليل من البول ومن سائر النجاسات والكثير منها في الحكم سواء⁽¹⁴³⁾ ، وأنه لا يعفى عن يسير البول هذا على جعل "ال" في قوله "البول" جاءت للعموم⁽¹⁴⁴⁾ . والظاهر من

هذا الحديث وجوب التحرز من البول وسائر النجاسات ؛ لأن العذاب لا يمكن أن يتعلق إلا بترك الواجب⁽¹⁴⁵⁾ ، فلما ترتب على ترك الاستنزاه العذاب فإن وجوبه ثابت من هذا الوجه . وإن عدم

الاستتار من البول ومن سائر النجاسات يعد من كبائر الذنوب ؛ لذلك ترجم البخاري لباب من أبواب صحيحه باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله⁽¹⁴⁶⁾ . وإذا كان قيل ذلك في أحد الأمرين فإنه يقال في

الأخر . والقراءة الأولى بالتاء جاءت عليها أكثر الروايات⁽¹⁴⁷⁾ ؛ ولكن هذا لا يبيح لنا إلغاء القراءة الثانية ؛ إذ إنها - كما سبق - مروية في كتب الحديث الصحيحة ، ونرى أن إهمالها يؤدي إلى خسارة

نص شرعي ، والأولى استثماره في تحصيل الفائدة الدلالية منه ؛ وذلك بالجمع بين القراءتين على النحو الآتي :

الجملة في الحديث على القراءتين على الشرحين السابقين تقوم مقام جملتين :
إحدهما : توجب الاستتار ، وتحرم الانكشاف. وينتمي هذا الفعل إلى المنظومة الأخلاقية الإسلامية ، التي تأمر بإخفاء العورة وسترها عن أعين الناس إلا في حالات استثنائية معروفة في الإسلام ، وليس هذا موضع بسط القول فيها. فضلاً عن إخفاء عملية التخلص من الفضلات ؛ لكونها من الأمور التي تذهب بهيبة الإنسان إذا ما شوهد يفعل هذا الفعل ، وهذا من الإتيكيت الذي سبقت فيه السنة المطهرة ذلك العصر الذي كان فيه أحدهم يقضي حاجته حيث وجد حاجة إلى ذلك ؛ تدلنا على هذا الكلام قصة الأعرابي الذي بال في المسجد ، وهي قصة مشهورة عند أهل الحديث⁽¹⁴⁸⁾.

والثانية : توجب التحفظ من البول ، وتحرم تركه ، وهو أمر ينتمي إلى المنظومة الصحية الإسلامية التي تعد مفخرة من مفاخر هذا الدين الذي علم البشرية أساليب النظافة ، وأدخل إلى أوربا وسائرها⁽¹⁴⁹⁾؛ إذ إن الفضلات التي يخرجها الجسم هي المواد الضارة ليس إلا ؛ فيتخلص منها جسم الإنسان ، ولو بقي جزء منها على بعض أعضائه لأصابها بالأمراض والالتهابات ؛ من أجل ذلك شرعت لنا آليات الطهارة المختلفة في الإسلام. والله ﷻ أعلم.

وكلا الأمرين واجب : التحفظ من البول وكشف العورة ؛ فيجب الاستتار من البول ، ويجب ستر العورة ، وهذا واضح بين ، فلا بأس بحمل القراءة على المعنيين كليهما ؛ لأن في ذلك الحمل يقع الاستثمار الأمثل للنص الشرعي وتعميم نفعه ، وذلك بحمله على نحو تعم به الفائدة.

والظاهر في هاتين القراءتين أنهما حصلتا نتيجة لانتقال النقطة من مكانها إلى الحرف المجاور في الكتابة عند النسخ ، وبذلك حصل التصحيف فلما انسجمت مع المنظومة الفقهية شاعت ، فأصبحت نصين حديثيين لا نعرف أيهما اللفظ النبوي وأيهما اللفظ المصحف.

وذهب العلماء إلى أن للقراءتين المعنى نفسه ؛ وهو أن هذا الميت كان لا يتجنب البول ، ولا يتحرز منه⁽¹⁵⁰⁾، فَعَلَّةُ التعذيب تكمن في كون صاحب القبر هذا لم يكن يتحفظ من النجاسة⁽¹⁵¹⁾. وقد رأينا في ما سبق أن هناك فهماً آخر للقراءة الأولى ، وهو أنها تعني ستر العورة ؛ فلا بأس بحمل القراءتين على المعنيين معاً ، وهو عامل من عوامل الثراء الدلالي الذي يعد من خصائص العبارة الحديثية التي تحتوي المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة ؛ فالمحصلة الدلالية للقراءتين معاً تكون حرمة عدم التحفظ من البول وحرمة كشف العورة ، وبذلك فالذي لا يتحفظ من البول والذي يكشف عورته قد ارتكبا معصية ؛ ولما ترتب على هاتين المعصيتين عقوبة هي عذاب في القبر فإنه يمكن القول : إن هاتين المعصيتين من الذنوب الكبائر ؛ إذ إن كل معصية يترتب عليها عذاب القبر تعد من الكبائر.

ولا يفوتنا أن نذكر أن زمن الفعلين على القراءتين هو الزمن الذي يطلق عليه المحدثون مصطلح الماضي الروائي⁽¹⁵²⁾، أو حكاية حال ماضية ، وهو أسلوب للحكاية عن أمر كان يحدث ، حقيقة أو حكماً ، وذلك في زمن غير قريب ، وهو زمان سابق استغرق فيه حدوث الفعل عبر مدة. وضابطه أن يأتي الفعل على صيغة الماضي أو المضارع بعد "كان"⁽¹⁵³⁾.

ويبدو أن في هذا التركيب دلالة الاستمرار على الفعل في الماضي ، أي : كأن هذا الرجل كان دأبه ودينه أن لا يستنزّه من البول. ومثله في الدلالة على الاستمرار في الفعل قوله ﷺ: ﴿ كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ﴾ [المائدة : 79]



المبحث الثاني

الاختلاف في القراءات الحديثية من حيث اللفظ والدلالة النحوية

مادة (آي)

قال رسول الله ﷺ: ﴿ آية الإيمان حُبُّ الأنصار ، وآية النفاق بغضُ الأنصار ﴾ (154).
وقد قرئ الحديث قراءتين القراءة المشهورة كما ضبط الحديث أنفأً ، وقرئ أيضاً بضبط آخر هو ﴿ إنه الإيمان حُبُّ الأنصار ، وإنه النفاق بغضُ الأنصار ﴾ (155).
فمن قرأ ﴿ آية الإيمان حُبُّ الأنصار ، وآية النفاق بغضُ الأنصار ﴾ بالمد والتحتية في كلمة "آية"، قصد كلمة (آية)، ومعنى قوله عليه وسلم: (آية الإيمان)، أي: علامته ودلالته التي تدل عليه (156). وفي قوله عليه وسلم: "آية النفاق" مفارقة وهي أن كلمة "آية" تدل على الظهور لكونها علامة ، والعلامة ديدنها الظهور ، والنفاق ديدنه الخفاء ؛ فكيف جمع بينهما في تعبير واحد ؟ فنقول : جمع بينهما أن النفاق لما كان خطراً على الجماعة المسلمة وجب كشفه ، فأعطانا الله ﷻ علامات تدل عليه ، وتكشف خفاؤه ، منها "بغض الأنصار" الذي هو ((من خصال النفاق ؛ لأنه مما لا يتظاهر به غالباً ، ومن تظاهر به فقد تظاهر بنفاقه ، فهو شر ممن كتمه ، وأخفاه)) (157).
والأدلة - كما هو معلوم - نوعان : ظنية وقطعية ، ((وحب الأنصار من حيث كانوا أنصار الدين ومظهره وبإذلين أموالهم وأنفسهم في إعزازه وإعزاز نبيه وإعلاء كلمته دلالة قاطعة على صحة إيمان من كان كذلك وصحة محبته للنبي ﷺ ، وبغضهم كذلك دلالة قاطعة على النفاق)) (158). لذا فمن أراد أن يعرف حقيقة إيمانه ، أي : هل هو مؤمن حقاً ؟ فليعرض نفسه على اختبار مجرب وموصوف من خبير القلوب النبي ﷺ ، وليسأل نفسه هذا السؤال : هل أحبُّ الأنصار ؟ وعلى وفق جوابه سيعرف مدى الإيمان في قلبه ؛ فإن كان الجواب بكلمة (نعم) فإن الإيمان يعمر ذلك القلب ، وإن كان الجواب بكلمة (لا) فإن هذا القلب خالٍ من الإيمان مملوء بالنفاق ؛ إذ إن حب الأنصار هو ميزان الإيمان. وقد كانت ((آية المؤمنين حب الأنصار لأن من عرف مرتبتهم ، وما كان منهم في نصرة دين الإسلام ، والسعي في إظهاره ، وإيواء المسلمين ، وحبهم النبي ﷺ ، وبذلهم أنفسهم وأموالهم بين يديه ، ومعاداتهم سائر الناس إثارة للإسلام ، ثم أحبهم كان ذلك دليلاً على صحة إيمانه ، وصدقه في إسلامه ؛ ومن أبغضهم مع ذلك كان ذلك دليلاً على فساد نيته ، وخبث طويته)) (159).
وإعراب الحديث على هذه القراءة ظاهر (160)، ويكون على النحو الآتي :
آية : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو مضاف .
الإيمان : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .
حُبُّ : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو مضاف .
الأنصار : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .
والجملة الثانية أيضاً تتكون من مبتدأ ، ومضاف إليه ، وخبر ، ومضاف إليه . والجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى بحرف العطف الواو .
الخبر على هذه القراءة الأولى ابتدائي ؛ وذلك لكونه جاء من غير توكيد ؛ إذ الجملة تتكون من مبتدأ وخبر ، ولم يحصل لها توكيد .
أما من قرأ ﴿ إنه الإيمان حُبُّ الأنصار ، وإنه النفاق بغضُهُم ﴾ فإن الإعراب سيتغير ، ويكون على النحو الآتي :

إنه : (إن) : من الأحرف المشبهة بالفعل ، (الهاء) : ضمير الشأن والقصة ، وهو في محل نصب اسم "إن".

الإيمان : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

حُبٌ : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو مضاف.

الأنصار : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر "إن" (161).

والجملة الثانية لها إعراب نفسه ، وهي معطوفة على الأولى بحرف العطف الواو.

وليس الهاء ضميراً عائداً إلى شيء مذكور قبله ، إذ إنه ليس في الكلام اسم يمكن أن يعود إليه (162).

فكانه عليه وسلم قال : إن الأمر أو الشأن هو الإيمان حُبُّ الأنصار.

وإذا ما أردنا الحكم بين القراءتين فإن القراءة الأولى هي المعتمدة ، وتعد القراءة الثانية ملغاة ، وقد

حصل اعتماد الأولى وإلغاء الثانية على أساس مجموعة من المعطيات أهمها :

أولاً : أن القراءة الأولى للحديث رويت في أصح كتابين من كتب السنة النبوية المطهرة ، وهما

صحيح البخاري ومسلم ، كما سبق في تخريج الحديث ، ولم نجد القراءة الثانية مروية في الكتب

المعتمدة في رواية الحديث الشريف ، ولم أجد من نسبها إلى كتاب من كتب الحديث ، بل نسبها

القسطلاني إلى كتاب إعراب الحديث بقوله : ((وقد وقع في إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري

...)) (163) ، وساق هذا اللفظ. وهذا الدليل لوحده كافٍ لمكانة الصحيحين من ناحية الصحة وضبط اللفظ.

ثانياً : تصريح بعض العلماء بكون القراءة الثانية تصحيحاً ؛ فقد ذهب السيوطي إلى أن هذه القراءة

الثانية من التصحيح بقوله : ((وصَحَّفَ مَنْ جعلها بكسر الهمزة ونون ، وضمير الشأن)) (164) ، وقال

القسطلاني بعد نقله إعراب القراءة الثانية : ((وهذا تصحيح)) (165).

ثالثاً : من جهة المعنى ، وذلك ((لأنه يقتضي حصر الإيمان في حب الأنصار ، وليس كذلك)) (166).

رابعاً : من جهة البلاغة فإن الخبر على القراءة الثانية طلبى ؛ وذلك لاحتواء جملته على مؤكد يؤكد

دلالتها ، وهو من نوع التوكيد بالحرف ، وهذا المؤكد هو الحرف المشبه بالفعل "إن". وليس في حال

المخاطبين ما يدعو إلى التوكيد ؛ إذ إن المخاطبين بهذا الكلام هم معشر المهاجرين ، وكانوا أدرى

الناس بفضل الأنصار ، وأقرب الناس إليهم ودًا ، فهم الذين أووهم ، ونصروهم ، وتقاسموا معهم

اللقمة في مشهد تقف معه البشرية وقفة إجلال وإكبار ، فليست بالمهاجرين حاجة إلى التوكيد لهذه

الفضيلة. وتوكيد الجملة لا يتلاءم مع البلاغة النبوية التي تقتضي مراعاة حال المخاطبين بعدم التوكيد

لعدم وجود دواعيه.



مادة (أو)

حرف العطف (أو) أم الهمزة وحرف العطف الواو

ورد عن عائشة عائشة رضي الله عنها أنه ((دُعِيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنازة صبي من الأنصار ،

فقلت: يا رسول الله ! طوبى لهذا عصفور من عصفير الجنة ؛ لم يعمل السوء ، ولم يدركه. فقال : ﴿

أو غير ذلك يا عائشة عائشة رضي الله عنها ! إن الله خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب

آبائهم ، وخلق للنار أهلاً ، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم)) (167).

واختلف في ضبط قوله صلى الله عليه وسلم : أو غير ذلك يا عائشة عائشة رضي الله عنها ، فقد ضُبط بسكون

الواو وبفتحة (168). وهو تركيب تكرر في الحديث الشريف مرات عدة ، من مثل قول الرسول صلى الله

لأبي ذر رضي الله عنه في حديث طويل اختصرناه بقوله: ((وكيف تصنع إن أخرجت من الشام؟)) ، قال : قلت : إذا ، والذي بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي ، قال : ((أو خير من ذلك؟ ... تسمع وتطيع))⁽¹⁶⁹⁾ ، ومثله ما ورد عن ربيعة ابن كعب ، قال : ((كنت أبيتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتيته بوضوءه وحاجته ، فقال لي : ((سل)) . فقلت : أسألك مرافقتك في الجنة . قال : ((أو غير ذلك؟)) قلتُ : هو ذلك . قال : ((فأعني على نفسك بكثرة السجود))⁽¹⁷⁰⁾ .

قرئ كل ذلك بفتح الواو ، وقرئ بسكونها⁽¹⁷¹⁾ .
فمن قرأ أو غير ذلك (بفتح الواو وضم الراء وكسر الكاف)⁽¹⁷²⁾ قصد أن تركيب (أو) يتكون من أربعة أصوات هي : الهمزة وفتحها والواو وفتحها ، وتشكل من هذا التركيب الصوتي الرباعي كلمتان هما : همزة الاستفهام ، وهي همزة مفتوحة ، مع واو العطف ، وهي واو مفتوحة .

وهذا التركيب يبين واحدة من خصائص الهمزة ، وهي كونها تسبق حرف العطف دون "هل" ، وهذه الخصيصة في الهمزة خلاف الأصل ؛ ((لأن همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل ، والعطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف))⁽¹⁷³⁾ .
والمعنى يكون : ((أعتقدين ما قلت ، والحق غير ذلك؟ وهو عدم الجزم بكونه من أهل الجنة))⁽¹⁷⁴⁾ .

ويكون إعراب جملة "أو غير ذلك" على النحو الآتي :
الهمزة : حرف استفهام ، والاستفهام هنا إنكاري⁽¹⁷⁵⁾ . وجملة الاستفهام محذوفة تقديرها كما في الكلام المذكور آنفاً ، وهو : أعتقدين ما قلت ؟
الواو : واو الحال⁽¹⁷⁶⁾ .

غير : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (الحق) ، وتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب حال . وهو مضاف .

ذلك : اسم إشارة مبني على الكسر في محل جر بالإضافة .

ومن قرأ بالسكون أو غير ذلك يا عائشة عائشة رضي الله عنها قصد الحرف (أو) ((التي لأحد أمرين))⁽¹⁷⁷⁾ ، إذ إن الهمزة المفتوحة والواو الساكنة ينشكّل منهما تركيب صوتي ثلاثي الأصوات هذه الأصوات الثلاثة هي : الهمزة وفتحها والواو الساكنة نصف المدية ، وهي المكونات الصوتية للحرف (أو) . والتركيب (أو) يتكون من كلمة واحدة هي حرف عطف جاء لمعنى هو الإضراب ، والإضراب معنى من معاني حرف العطف (أو)⁽¹⁷⁸⁾ ، وذكر ابن جني هذا المصطلح بلفظ آخر ، وهو الترك والتحول بمنزلة "أم" المنقطعة⁽¹⁷⁹⁾ . فهو نظير قول الله تعالى : ((أحججكم خججكم سج سج سج سخ^ص الصافات : ٤٧] ، بمعنى الإضراب ، أي : بل يزيدون⁽¹⁸⁰⁾ . فيكون تقدير العبارة في الحديث هو : ((الواقع هذا أو غير ذلك))⁽¹⁸¹⁾ ، وبذلك يكون إعراب كلمة (غير) اسماً معطوفاً على خبر المبتدأ المحذوفين مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

ويجوز أن يكون التقدير : ((أو هو غير ذلك))⁽¹⁸²⁾ ، ويكون إعراب كلمة (غير) خبراً لمبتدأ محذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة .
ويروى الحديث بنصب (غير) ، فتعرب كلمة "غير" على هذا خبراً للفعل الناقص المحذوف ، والتقدير : ((أو يكون غير ذلك))⁽¹⁸³⁾ . كأنه قال : أو هو من أهل النار . و (أو) هذه التي ((بمعنى "بل" موجودة في الكلام كثيراً ، يقول الرجل لمن يتهدده : والله لأفعلن بك كذا ، فيقول له صاحبه : أو يُحسِن الله رأيك أو يغير الله ما في نفسك . معناه بل يحسن الله رأيك ، بل يغير الله ما في نفسك))⁽¹⁸⁴⁾ .

وبذلك يكون أنكر على عائشة عائشة رضي الله عنها عائشة رضي الله عنها قطعها بالحكم بأن هذا الطفل من أهل الجنة . وهو إذ أنكر عليها القطع بدخوله الجنة لم يقصد الحكم عليه بالنار ، بل قصد

تفويض أمره إلى الله ﷺ وعدم الجزم بلا دليل. والدليل على ذلك تنمة الحديث الشريف : ((إن الله خلق للجنة أهلاً ، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم ، وخلق للنار أهلاً ، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم)). وليس في ذلك كراهية منه ﷺ لأن يكون هذا الصبي من أهل الجنة بدليل تنمة الحديث فإنه قدم الكلام على أهل الجنة على الكلام على أهل النار. وهو ﷺ ما بعث إلا لإدخال الناس الجنة ، وإنقاذهم من النار ؛ إذ هو الرحمة المهداة ، ولكنه أنكر عليها الجزم بالجنة للصبي ، ثم بين لها الأمر بياناً شافياً في تنمة الحديث.

ومعلوم لدى أهل الاختصاص في فقه الحديث الخلاف في كون هذا الصبي من أبناء المسلمين أو من غيرهم ؛ والاختلاف طويل بين العلماء في هذه المسألة ، وليس هذا موضع بحثه ، والأولى الرجوع إلى كتب شروح الحديث وكتب العقيدة لمن أراد بحث هذه المسألة⁽¹⁸⁵⁾.

وقد يرد هنا سؤال هو : كيف بدأ كلامه ﷺ بحرف العطف (أو) مع العلم أنه يجب أن يكون حرف العطف مسبقاً بكلام يعطف عليه ؟ وبعبارة أخرى : ما هو المعطوف عليه في هذا التركيب ؟

وللجواب نقول : لما حكمت عائشة عائشة رضي الله عنها عنها بالجنة لهذا الطفل تداخل النبي ﷺ معها في جملتها مقاطعاً ، فعطف على جملتها قوله : (أو غير ذلك يا عائشة عائشة رضي الله عنها) ، أي : كان الحق كما تقولين أو غير ذلك. وليست به حاجة إلى إعادة كلامها لعدم وجود الفاصل بين الكلامين واتحاد الموضوع ، وذلك كما يقول لك أحدهم : زيد ناجح. فتقول : أو راسب. ولا تحتاج إلى القول : زيد ناجح أو راسب. لأن في ذلك تكراراً لا يتناسب مع البلغاء لا سيما إن كان قائل الكلام هو الذي أوتي جوامع الكلم ﷺ.

وقد يرد اعتراض هنا هو أن المسلمين وأولادهم في الجنة ؛ فلماذا أنكر عليها الرسول ﷺ قولها ؟ وعلى ذلك جوابان هما :

أولاً : أن النبي ﷺ لم يُخبر بذلك قبل قوله هذا ، وأخبر بعد ذلك⁽¹⁸⁶⁾.

ثانياً : أنه نهي من النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها عن المسارعة إلى القطع في الحكم من غير دليل⁽¹⁸⁷⁾. فهو اعتراض على أصل الفكرة لا على تفصيلها الحرفي.

مادة (نعم)

عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : ﴿إن إبليس يضع عرشه على الماء ، ثم يبعث سراياه يفتنون الناس ؛ فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة. يجيء أحدهم فيقول : فعلتُ كذا وكذا. فيقول : ما صنعتُ شيئاً. قال : ثم يجيء أحدهم ، فيقول : ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته. قال : فيدنيه منه ، ويقول : نعم أنت﴾⁽¹⁸⁸⁾.

ضُبطَ قوله ﷺ : نَعَمْ بفتح نين فسكون ، وضُبطَ أيضاً نَعَمْ بكسر فسكون ففتح⁽¹⁸⁹⁾.

فمن قرأ نَعَمْ ، أنت فيحتمل أن يكون الحرف (نَعَمْ) حرف جواب يفيد معنى الإعلام ، وقد ذهب ابن هشام إلى أن حرف الإعلام يأتي بعد استفهام مقدر⁽¹⁹⁰⁾ ، فكأنها إعلام مُستخبر ، أي : هذا الجندي لما أخبر إبليس بما فعل كأنه قال له : هل صنعتُ شيئاً ؟ فأجابه إبليس : نعم أنت صنعت.

يقول ابن جني : (("نَعَمْ" أشرف الجوابين ، وأسرهما للنفس ، وأجلبهما للحمد))⁽¹⁹¹⁾.

ويكون الإعراب على النحو الآتي :

نَعَمْ : حرف جواب لا محل له من الإعراب.

أنت : ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. وخبره محذوف سبقه في الحديث ما يدل عليه ، والتقدير : ((نعم ، أنت صنعت شيئاً عظيماً))⁽¹⁹²⁾، أو يكون تقدير الخبر ((أنت مقدّم عندي))⁽¹⁹³⁾.

وقد قدر أبو البقاء العكبري هذين التقديرين لكون إبليس كان يقول لكل جندي من جنوده الفاعلين للفتن الأخرى : ما صنعت شيئاً - كما سبق في الحديث الشريف - فلما جاء إلى هذا الذي فرّق بين الرجل وامرأته كان المتوقع أن يقول له : نَعَمْ ، أنت صنعت شيئاً ؛ لأنها نقيض ما قاله لمن قبله ؛ فذكر المبتدأ ، وحذف الخبر لكونه مفهوماً يمكن الاهتداء إليه من نقيضه ، وعبر بشكل مختصر استغناءً بألفاظ الجملة التي قالها للجنود الذين قبله ؛ هذا بالنسبة للتأويل الأول ، أما تقدير "وأنت مقدّم عندي" فهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم قبل الجملة المدروسة : "فيدنيه منه".

واستعمال الجملة الاسمية ، وحذف الخبر منها ، وبقاء المبتدأ (أنت) لوحده ، هذه الأمور كلها أدوات تزيد من تركيز الضمير (أنت) في النفس ، وتعطيه الدور الأول ، إذ يكاد يكون الوحيد في الجملة ؛ لكونه المنطوق به الوحيد منها ، وفي الوقت ذاته تعطي المعنى قوة الاختصاص ، بمعنى آخر كأن إبليس قال : أنت لا غيرك فعلت شيئاً ، وهذا القالب النحوي يتناسب مع كثرة جنود إبليس من جهة ، وتميز هذا الجندي بفعله البطولي من جهة أخرى ، وهو التفريق بين الرجل وزوجته. وجدير بالذكر أن هذا المعنى (الاختصاص) يحتاج إلى تنعيم خاص عند نطق الكلمة يوحي بالانفراد والتميز. ففي هذه الجملة الموجزة - على هذه القراءة - إثبات أن هذا الجندي عمل شيئاً يستحق الثناء ، وهو التفريق بين الرجل وامرأته ، بعدما نفى عن الآخرين أن يكونوا عملوا شيئاً.

وهناك من خطأ من قرأ بهذه القراءة ، يقول أحمد بن عمر القرطبي (ت 656 هـ) : ((ومن قال : إن (نعم) هنا حرف جواب ، فليس على صواب ؛ إذ ليس في الكلام سؤال يقتضيه ، ولا معنى يناسبه))⁽¹⁹⁴⁾، والكلام وإن كان خالياً من السؤال إلا أنه - كما سبق أن قلنا - على تقدير سؤال. وليس من نافلة القول أن نذكر : إن الكلمتين على هذه القراءة يجب الفصل بينهما عند النطق بهما ، ويعبر عن هذه الفاصلة الصوتية بفاصلة كتابية تكتب بين كلمة (نَعَمْ) وكلمة (أنت) ؛ وذلك لأن من مواضع هذه الفاصلة مجيؤها بعد حرف الجواب⁽¹⁹⁵⁾.

ومن قرأ نَعَمْ أنت أراد أنه فعل المدح⁽¹⁹⁶⁾، يقول النووي : ((هي "نَعَمْ" الموضوع للمدح ؛ فيمدحه لإعجابه بصنعه ، وبلوغه الغاية التي أرادها))⁽¹⁹⁷⁾. فحين قال : نعم أنت هو مثل قولنا : حسبك به عوناً أو حبيباً أو ولياً ((في العمل وفي المعنى ؛ وذلك لأنهما ثناء في استيجابهما المنزلة الرفيعة))⁽¹⁹⁸⁾. وهو فعل ماضٍ لفظاً ، وقد استعمل بمعنى الحال⁽¹⁹⁹⁾. وعلة استعماله في المدح هي ((أن المعاني التي تدور حولها مادة "ان ع م" تدل على الجمال والدعة والنعمة والترف ، وكل هذه المعاني موافقة لاستعمالها كأسلوب مدح))⁽²⁰⁰⁾.

ويكون إعرابه - على أشهر إعرابات البصريين - على النحو الآتي :

نَعَمْ : فعل ماضٍ جامد دال على إنشاء المدح ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب. وفاعله محذوف ، وقد أضمر بسبب العلم به من غير شرط ، وهذا الإضمار شاذ لأنه لا يجوز الإضمار إلا إذا كان الفاعل مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز⁽²⁰¹⁾، والتقدير : نعم الولد أنت⁽²⁰²⁾، أو نَعَمْ العون أنت⁽²⁰³⁾، أو نعم الحبيب أنت ، أو نعم الولي أنت⁽²⁰⁴⁾.

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم.

أنت : ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع ، وهذا متفق عليه ؛ لكنهم اختلفوا في إعرابه على رأيين :

الأول : أنه مبتدأ مؤخر .
والثاني : أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : "هو أنت" ، أي : الممدوح أنت .
وعلى ما سبق يبرز عندنا إعرابان هما :
1- نِعَمَ + العون + أنتَ
فعل المدح + فاعل محذوف + مبتدأ مؤخر خبره الجملة قبله
وتركيب "نِعَمَ أنتَ" - كما هو واضح من الإعراب الأول - يتكون من جملة واحدة اسمية المبتدأ فيها مؤخر ، والخبر جملة فعلية مقدمة على المبتدأ .
2- نِعَمَ + العون + هو + أنتَ
فعل المدح + فاعل محذوف + مبتدأ + خبر
وعلى الإعراب الثاني فإن تراكيب "نِعَمَ أنتَ" يتكون من جملتين : الأولى فعلية ، والثانية اسمية . ويتم الحذف في أمثال هذا الموضوع على نية حوار افتراضي بين المتكلم والسامع ، فكأنه ((قال : نِعَمَ الرجل ، فقيل له : مَنْ هُوَ ؟ فقال : عبد الله))⁽²⁰⁵⁾ ، ويمكن التقدير : هو عبد الله فتكون ((حذفت "هو" على عادة العرب في حذف المبتدأ والخبر إذا عُرِفَ المحذوف))⁽²⁰⁶⁾ .
وإذا ما أردنا الترجيح بين الإعرابين ، فيمكننا القول بأن نقطة قوة الرأي الأول تكمن في أنه من غير تقدير ، في حين كان في الرأي الثاني بعض من التقدير . ولكن نقطة ضعفه تكمن في أن الخبر حين يكون جملة فعلية فيجب أن يتأخر ، ويكون فيه رابط يربطه بالمبتدأ⁽²⁰⁷⁾ . ويكون هنا ((الرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام))⁽²⁰⁸⁾ ، أي : إن الألف واللام جنسية⁽²⁰⁹⁾ ، والجنسية تقيد العموم ، والمبتدأ فرد من أفرادها . ولم يوجد في العربية تركيب غير هذا التركيب يشابهه في تقدم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ ؛ أما الرأي الثاني فإنه خالٍ من هذا المحذور إذ هو يتكون من جملتين ، ولا تقديم ولا تأخير بين أجزائهما .
هذا على رأي البصريين ، أما على رأي الكوفيين فالتركيب يتكون من جملة واحدة هذه الجملة اسمية ؛ ومرجعية الاختلاف بينهم قائمة على اختلافهم في (نِعَمَ) أفعالٌ هي أم اسمٌ ؟ والأصح أنها فعل⁽²¹⁰⁾ .
ولو أردنا الترجيح انتهينا إلى أن الجملة اسمية تتكون من مبتدأ مؤخر ، وخبر مقدم ، هو الجملة الفعلية التي سبقته . كما هو رأي البصريين الأول .
وللجملة إعرابات أخرى لم نرد الإفاضة فيها خشية الإطالة .
الأصل في جملة المدح أنها تتكون من ثلاثة عناصر ، ونقصد بالأصل ما ذهب إليه ياكوبسن واللغويون المحدثون في قولهم : التعبير الصفري ، وهذه العناصر الثلاثة هي :
فعل المدح + فاعل فعل المدح + المخصوص بالمدح .
وجملة المدح هنا في هذا الحديث - على هذه القراءة - تتكون من عنصرين من عناصرها الثلاثة هما :
فعل المدح والمخصوص بالمدح ، أما العنصر الثالث - وهو الفاعل - فمحذوف ن قدره : فعل المدح (نِعَمَ) ، والمخصوص بالمدح (أنت) ، وفاعل فعل المدح محذوف ن قدره حسب المقام ، وقد قدرناه بكلمة (العون) أو نحوها . والأساس في هذا الأسلوب أن يوجه المدح إلى جنس عام ثم يخصص بعد ذلك بواحد بعينه⁽²¹¹⁾ . ولعل هذا الحديث هو الشاهد الوحيد على حذف الفاعل في جملة المدح وعدم تعويضه بتميز منصوب . ولو عوضناه لكانت الجملة نعم عوئاً أنت . إذ الأصل أن الفاعل حين يحذف يعوض بنكرة منصوبة على التمييز تفسره .

ونرى أنه قد تم حذف فاعل فعل المدح إما لكونه مفهوماً ، وما كان مفهوماً جاز حذفه من الكلام. أو قد يكون السبب وراء حذف الفاعل لمغزى دقيق هو تعظيمه بحيث تذهب بالسامع أو هامه كل مذهب في تقديره.

محصلة الجملة دلاليًا هي : إن الشيطان الأكبر يمدح جنديًا. ولا يفصل بين الكلمتين بفاصلة في الكتابة ، ولا بسكتة في النطق. والقراءة الأولى تلمح إلى مدح الجندي بسبب ما فعل ؛ فكأنه قال : أمدحك على فعلك ، ففيها الشخص والفعل ، أما القراءة الثانية فلا تلمح فيها إلى هذا المعنى وهو ذكر الفعل ، بل هي تتركز على الشخص لا الفعل.

الخاتمة:

1- العلاقة بين الدال والمدلول علاقة تلازمية تناسبية مثلت أجواءها العبارات الحديثية خير تمثيل بعد القرآن الكريم بحيث تقع الكلمة بمدولها موقع اللبنة من البناء في الحديث الشريف ليعطي تراصفها تناسباً جميلاً مع أجزاء النص .

2 - من روائع التناسق الدلالي لإحدى القراءات الحديثية هو التناسب والترابط الدلالي بين معنيين متضادين ، ومثاله قول النبي ﷺ (آية النفاق بغض الأنصار) ، فالآية تقتضي الإظهار ، والنفاق يقتضي الإخفاء والجامع بين هذين المعنيين المتضادين هو التحذير من صفة النفاق ببيان خصلة من خصالهم .

3 - تنوع الاختلاف الدلالي التابع للاختلاف اللفظي في القراءات الحديثية بين اختلاف لفظي كما في لفظة (آية) التي قرئت (إن) وكل منها أدت معناها الحديث المرورية به ، وكذلك (يستنزه) و (يستنتر) ، والاختلاف الثاني هو اختلاف حركي ، وأمثله كثيرة مثل الخُبث والخُبث ، ومِسك ومِسك . والاختلاف الثالث هو اختلاف في موقع حروف الكلمة كما في زرّ ورزّ .

4 - أضافت بعض القراءات الحديثية لمسة في التحول الدلالي إذ غمسته في الجانب النحوي جعلتها محور النص الحديثي ، وقد كان هذا واضحاً في قراءة (نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (نَعَمْ) ، وقراءتها بكسر النون وسكون العين وفتح الميم (نَعَم) ، في الحديث النبوي ﴿ إن إبليس يضع عرشه على الماء ، ثم يبعث سراياه يفتنون الناس ؛ فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة . يجيء أحدهم فيقول : فعلتُ كذا وكذا . فيقول : ما صنعتُ شيئاً . قال : ثم يجيء أحدهم ، فيقول : ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته . قال : فيدنيه منه ، ويقول : نعم أنت] ، ف (نَعَمْ) حرف جواب لا محل له من الأعراب ، و (نَعَم) فعل ماض جامد دال على إنشاء المدح ، وهنا تغير حركات اللفظ نقلته من الحرفية إلى الفعلية .

5 - تناول هذا البحث الألفاظ المختلفة في قراءتها والمختلف في دلالتها ، ومع ذلك وجدنا أن هناك ألفاظاً قد اشتركت في جزء من الدلالة ، ومن ذلك (زرّ الحجلة) و (زرّ الحجلة) فقد اشتركا في احد معانيهما في دلالتهما على تشبيهه خاتم النبوة ببيض الحجلة الذي هو الجراد ونقلت دلالاته إلى الطائر من باب الاستعارة .

الهوامش:

- ¹ لسان العرب : 4 / 394.
- ² ينظر : : علم الدلالة : 5.
- ³ ينظر : : الدلالة عند ابن جني / مجلة الدارة س9 - 1983 ، ع1 : 167.
- ⁴ ينظر : : دراسة لغوية نحوية في قراءتي الإمامين الباقر والصادق (رضي الله عنهما) : 91.
- ⁵ ينظر : : علم الدلالة : 57.
- ⁶ أصول الإلقاء الخطابي : 33.
- ⁷ علم الدلالة : 79.
- ⁸ رواه البخاري : 43 برقم (302) في كتاب الحيض / 5 - باب مباشرة الحائض ، ومسلم : 692 برقم (1106) في كتاب صفة القيامة / 12 - باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة ، وهو في مشكاة المصابيح : 1 / 623 برقم (2000).
- ⁹ إكمال المعلم : 4 / 44 - 45 ، والديباج : 3 / 204.
- ¹⁰ ينظر : : مجمل اللغة : 93 ، وعمدة القاري : 3 / 397.
- ¹¹ ينظر : : الكواكب الدراري : 3 / 167.
- ¹² المحكم والمحيط الأعظم : 10 / 288.
- ¹³ مجمل اللغة : 93 ، وعمدة القاري : 3 / 397 ، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح : 5 / 47.
- ¹⁴ إكمال المعلم : 4 / 45.
- ¹⁵ عمدة القاري : 3 / 397.
- ¹⁶ عمدة القاري : 3 / 397.
- ¹⁷ ينظر : : الكواكب الدراري : 3 / 167 ، وتاج العروس : 2 / 16.
- ¹⁸ ينظر : : الديباج : 3 / 204.
- ¹⁹ الكواكب الدراري : 3 / 167.
- ²⁰ ينظر : : الكواكب الدراري : 3 / 167.
- ²¹ ينظر : : إكمال المعلم : 4 / 45.
- ²² النهاية لابن الأثير : 1 / 36.
- ²³ ينظر : : عمدة القاري : 3 / 397 ، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح : 5 / 47.
- ²⁴ تاج العروس : 2 / 16.
- ²⁵ ينظر : : المحكم والمحيط الأعظم : 10 / 288 ، وكتاب الغريبين : 1 / 62.
- ²⁶ تاج العروس : 2 / 16.
- ²⁷ ينظر : : الديباج : 3 / 204.
- ²⁸ الديباج : 3 / 204.
- ²⁹ التوضيح لشرح الجامع الصحيح : 5 / 47.
- ³⁰ رواه أحمد : 3 / 120 ، والبخاري : 772 برقم (6615) في كتاب القدر / باب لا مانع لما أعطى ، ومسلم : 381 برقم (471) في كتاب الصلاة / 38 - باب اعتدال أركان الصلاة ... ، وهو في مشكاة المصابيح : 1 / 276 برقم (876).
- ³¹ ينظر : : عمدة القاري : 23 / 247.

- 32 ينظر : : الزاهر في معاني كلمات الناس : 1 / 112 ، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح : 30 / 169.
- 33 عمدة القاري : 23 / 247 ، وينظر : المغني : 4 / 148 ، والكواكب الدراري : 23 / 85.
- 34 الاقتضاب : 3 / 432.
- 35 ينظر : : غريب الحديث : 1 / 257 ، وكتاب الغريبيين : 1 / 320.
- 36 ينظر : : غريب الحديث : 1 / 257.
- 37 الزاهر في معاني كلمات الناس : 1 / 112.
- 38 كتاب الغريبيين : 1 / 320.
- 39 ينظر : الزاهر : 1 / 113 ، وعمدة القاري : 23 / 247.
- 40 ينظر : عمدة القاري : 23 / 247.
- 41 مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2 / 552.
- 42 ينظر : التوضيح لشرح الجامع الصحيح : 30 / 170 ، وينظر : الكواكب الدراري : 23 / 85.
- 43 عمدة القاري : 23 / 247.
- 44 غريب الحديث : 1 / 258.
- 45 الزاهر : 1 / 117.
- 46 الاقتضاب : 3 / 433.
- 47 التوضيح لشرح الجامع الصحيح : 30 / 170.
- 48 مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2 / 552.
- 49 شرح صحيح البخاري : 10 / 322.
- 50 رواه أحمد : 1 / 225 ، والبخاري : 28 - 29 ، 743 بالرقمين (142 ، 6322) في كتاب الوضوء / 9 - باب ما يقول عند الخلاء ، ومسلم : 332 برقم (375) في كتاب الحيض / 32 - باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء ، وهو في مشكاة المصابيح : 1 / 110 برقم (337).
- 51 ينظر : المنهاج : 332 ، وشرح السنة : 1 / 377 ، وسيل السلام : 1 / 97.
- 52 ينظر : كتاب الغريبيين : 2 / 527 ، وشرح السنة : 1 / 377.
- 53 ينظر : المعجم المفصل في علم الصرف : 289.
- 54 الكواكب الدراري : 2 / 185.
- 55 تعليق عبد الله آل بسام على بلوغ المرام : 28.
- 56 المنهاج : 332.
- 57 ينظر : كتاب الغريبيين : 2 / 527 ، والمجموع : 2 / 74.
- 58 ينظر : المجموع : 2 / 74.
- 59 ينظر : المجموع : 2 / 74.
- 60 ينظر : المنهاج : 332.
- 61 الكواكب الدراري : 2 / 185.
- 62 المجموع : 2 / 74.
- 63 ينظر : المنهاج : 332.
- 64 حصن المسلم من أذكار الكتاب والسنة : 17.

- 65 ينظر : المنهاج : 332.
- 66 ينظر : عون المعبود : 1 / 22.
- 67 رواه البخاري : 418 برقم (3541) في كتاب المناقب - باب خاتم النبوة ، ومسلم : 1438 برقم (2345) في كتاب الفضائل - باب إثبات خاتم النبوة ، والترمذي : 964 برقم (3652) في كتاب المناقب / 11 - ما جاء في خاتم النبوة ، وهو في مشكاة المصابيح : 1 / 148 برقم (476).
- 68 دلائل النبوة : 1 / 262 ، وإكمال المعلم : 7 / 313.
- 69 ينظر : التوضيح لشرح الجامع الصحيح : 20 / 120.
- 70 إكمال المعلم : 7 / 313.
- 71 ينظر : أعلام الحديث : 1 / 258.
- 72 من رسالة الخط والقلم المطبوعة ضمن نصوص محققة في اللغة والنحو : 262.
- 73 إكمال المعلم : 7 / 313.
- 74 ينظر : مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2 / 161.
- 75 ينظر : التوشيح : 5 / 2267.
- 76 ينظر : الديباج : 5 / 335.
- 77 ينظر : التوضيح لشرح الجامع الصحيح : 20 / 120.
- 78 التوضيح لشرح الجامع الصحيح : 20 / 120.
- 79 سنن الترمذي : 964.
- 80 ينظر : الروض الأنف : 1 / 206.
- 81 أعلام الحديث : 3 / 1590.
- 82 ينظر : أعلام الحديث : 3 / 1590.
- 83 رواه البخاري : 28 برقم (136) في كتاب الوضوء / 3 - باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء ، ومسلم : 264 برقم (246) في كتاب الطهارة / 12 - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ، واللفظ له.
- 84 التوضيح لشرح الجامع الصحيح : 20 / 120.
- 85 ينظر : إكمال المعلم : 7 / 313.
- 86 ينظر : أعلام الحديث : 3 / 1590 ، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح : 20 / 120.
- 87 العين مرتباً على حروف المعجم : 2 / 115 ، وينظر : إكمال المعلم : 7 / 313.
- 88 ينظر : أعلام الحديث : 3 / 1590 ، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح : 20 / 120.
- 89 مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2 / 161.
- 90 ينظر : مشكاة المصابيح : 1 / 148 الحديث رقم (476) ، مع هامش المحقق.
- 91 الحديث رواه الترمذي : 964 برقم (3653) في كتاب المناقب / 11 - باب ما جاء في خاتم النبوة وقال عنه : هذا حديث حسن صحيح.
- 92 ينظر : البيهقي : 1 / 264.
- 93 ينظر : دلائل النبوة : 1 / 264-265 ، والسلعة هي الشجة . [ينظر : تاج العروس مادة (سلع): [216 / 21]
- 94 ينظر : مسند أحمد : 4 / 163.

- ⁹⁵ ينظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2 / 161.
- ⁹⁶ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2 / 162.
- ⁹⁷ ينظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 2 / 162.
- ⁹⁸ التوضيح لشرح الجامع الصحيح : 20 / 122.
- ⁹⁹ التوشيح : 5 / 2267.
- ¹⁰⁰ رواه أحمد : 6 / 122 ، 147 ، 188 والبخاري : 44 ، 44 – 45 ، 854 بالأرقام (314 ، 315 ، 7357) ، في كتاب الحيض / 13 – باب ذلك المرأة نفسها ... ، ومسلم : 309 برقم (332) في كتاب الحيض / 13 – باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك ... ، وهو في مشكاة المصابيح : 1 / 136 – 137 برقم (437).
- ¹⁰¹ المنهاج : 309.
- ¹⁰² ينظر : المنهاج : 309 ، والديباج : 2 / 84.
- ¹⁰³ ينظر : عمدة القاري : 3 / 423.
- ¹⁰⁴ ديوانه : 207.
- ¹⁰⁵ ينظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم : 2 / 171.
- ¹⁰⁶ ينظر : المنهاج : 309.
- ¹⁰⁷ ينظر : المنهاج : 309.
- ¹⁰⁸ ينظر : الديباج : 2 / 84.
- ¹⁰⁹ ينظر : المنهاج : 309.
- ¹¹⁰ شرح صحيح البخاري : 1 / 440.
- ¹¹¹ ينظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم : 2 / 171 ، والمنهاج : 309.
- ¹¹² ينظر : المنهاج : 309.
- ¹¹³ ينظر : فتح الباري : 2 / 97 ، ومختصر الفقه الإسلامي : 424.
- ¹¹⁴ فتح الباري : 2 / 98.
- ¹¹⁵ صحيح البخاري : 44 – 45 ، 854 بالرقمين (315 ، 7357).
- ¹¹⁶ المنهاج : 309 ، وينظر : فتح الباري : 2 / 96 ، والديباج : 2 / 84.
- ¹¹⁷ ينظر : عون المعبود : 1 / 506.
- ¹¹⁸ ينظر : شرح التبصرة والتذكرة : 2 / 282.
- ¹¹⁹ ينظر : فتح الباري : 2 / 96.
- ¹²⁰ النهاية في غريب الحديث : 4 / 330 – 331.
- ¹²¹ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري : 1 / 322.
- ¹²² ينظر : عمدة القاري : 3 / 423.
- ¹²³ ينظر : فتح الباري : 2 / 97.
- ¹²⁴ التوشيح : 1 / 412.
- ¹²⁵ رواه أحمد : 2 / 282 – 283 ، والترمذي : 161 برقم (528) في كتاب أبواب الوتر / 381 – ما جاء في السواك والطيب يوم الجمعة.

- ¹²⁶ رواه البخاري : 35 ، 36 ، 155 ، 157 ، 714 بالأرقام (216 ، 218 ، 1361 ، 1378 ، 6052) في كتاب الوضوء / 55 - باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ، ومسلم : 290 برقم (292) في كتاب الطهارة / 34 - باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ، وأبو داود : 23 برقم (20) كتاب الطهارة / 11- باب الاستبراء من البول ، والترمذي : 25 برقم (70) كتاب أبواب الطهارة / 53 - باب ما جاء في التشديد في البول ، وأخرجه التبريزي في مشكاة المصابيح : 1 / 110 برقم (338).
- ¹²⁷ ينظر : الديباج : 62 / 2 .
- ¹²⁸ إكمال المعلم : 118 / 2 ، والمفهم : 552 / 1 .
- ¹²⁹ عمدة القاري : 172 / 3 .
- ¹³⁰ ينظر : متن الغاية والتقريب : 3 ، والأمر معروف ليست بنا حاجة إلى كثرة الاستدلال عليه.
- ¹³¹ مصابيح الجامع : 345 / 1 .
- ¹³² إكمال المعلم : 119 / 2 .
- ¹³³ ينظر : مصابيح الجامع : 345 / 1 .
- ¹³⁴ تعليق عبد الله آل بسام على بلوغ المرام : 29 .
- ¹³⁵ رواه أبو داود : 25 برقم (35) في كتاب الطهارة / 19 - باب الاستتار في الخلاء.
- ¹³⁶ تعليق محمد صالح العثيمين على بلوغ المرام : 31 .
- ¹³⁷ ينظر : عمدة القاري : 177 / 3 .
- ¹³⁸ ينظر : الديباج : 62 / 2 .
- ¹³⁹ ينظر : عمدة القاري : 172 / 3 .
- ¹⁴⁰ ينظر : إكمال المعلم : 119 / 2 ، والمفهم : 552 / 1 .
- ¹⁴¹ ينظر : إكمال المعلم : 119 / 2 .
- ¹⁴² بداية المجتهد ونهاية المقتصد : 64 / 1 .
- ¹⁴³ ينظر : المفهم : 552 / 1 .
- ¹⁴⁴ ينظر : تعليق محمد صالح العثيمين على بلوغ المرام : 32 .
- ¹⁴⁵ ينظر : إكمال المعلم : 119 / 2 ، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد : 65 / 1 .
- ¹⁴⁶ صحيح البخاري : 35 ، وهو الباب 55 من كتاب الوضوء.
- ¹⁴⁷ عمدة القاري : 172 / 3 .
- ¹⁴⁸ القصة رواها البخاري : 36 برقم (219 - 221) في كتاب الوضوء / 57 - باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي ... ، والترمذي : 49 برقم (147) في كتاب أبواب الطهارة / 112 - باب ما جاء في البول يصيب الأرض.
- ¹⁴⁹ الدولة العثمانية : 159 .
- ¹⁵⁰ ينظر : المنهاج : 291 .
- ¹⁵¹ ينظر : المعلم بفوائد مسلم : 367 / 1 .
- ¹⁵² ينظر : الأزمنة في اللغة العربية : 13 .
- ¹⁵³ ينظر : الأزمنة في اللغة العربية : 13 .

- ¹⁵⁴ رواه أحمد : 3 / 130 ، 134 ، 249 ، والبخاري : 444 برقم (3784) في كتاب مناقب الأنصار - باب حب الأنصار من الإيمان ، ومسلم : 141 برقم (74) في كتاب الإيمان / 33 - باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي .. من الإيمان ...
- ¹⁵⁵ إعراب الحديث النبوي : 115.
- ¹⁵⁶ ينظر : المفهم : 1 / 264 ، والديباج : 1 / 92.
- ¹⁵⁷ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي : 1 / 66.
- ¹⁵⁸ المفهم : 1 / 264.
- ¹⁵⁹ الديباج : 1 / 92.
- ¹⁶⁰ ينظر : إعراب الحديث النبوي : 117.
- ¹⁶¹ ينظر : إعراب الحديث النبوي : 116 - 117 ، وإرشاد الساري : 6 / 150.
- ¹⁶² ينظر : إعراب الحديث النبوي : 116 - 117.
- ¹⁶³ إرشاد الساري : 6 / 150.
- ¹⁶⁴ الديباج : 1 / 92.
- ¹⁶⁵ إرشاد الساري : 6 / 150.
- ¹⁶⁶ إرشاد الساري : 6 / 150.
- ¹⁶⁷ رواه أحمد : 6 / 41 ، 208 ، ومسلم : 1576 برقم (2662) في كتاب القدر / 7 - باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ... ، وابن ماجه : 1 / 32 برقم (82) ، وأبي داود : 789 برقم (4701) في كتاب السنة / 17 - باب في ذراري المشركين ، والحديث في مشكاة المصابيح : 1 / 31 برقم (84).
- ¹⁶⁸ ينظر : مرقاة المفاتيح : 1 / 251.
- ¹⁶⁹ رواه أحمد : 5 / 178 - 179.
- ¹⁷⁰ رواه مسلم : 388 - 389 برقم (489) في كتاب الصلاة / 43 - باب فضل السجود والحث عليه ، وأبو داود : 231 برقم (1316) في كتاب التطوع / 22 - باب وقت قيام النبي ﷺ من الليل ، وهو في مشكاة المصابيح : 1 / 281 برقم (896).
- ¹⁷¹ المنهاج : 389.
- ¹⁷² ينظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 251.
- ¹⁷³ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : 64.
- ¹⁷⁴ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 251.
- ¹⁷⁵ ينظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 251.
- ¹⁷⁶ ينظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 251.
- ¹⁷⁷ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 251.
- ¹⁷⁸ الجنى الداني : 229 ، المنار وشرحه : 131.
- ¹⁷⁹ ينظر : المحتسب : 1 / 99.
- ¹⁸⁰ ينظر : الجنى الداني : 229 ، والبحر المحيط : 7 / 360.
- ¹⁸¹ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 251.
- ¹⁸² مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 251.

- 183 مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 251.
- 184 المحتسب : 1 / 99.
- 185 ينظر : الاستنكار : 3 / 113 ، والديباج : 6 / 25 ، وإكمال المعلم : 8 / 149.
- 186 ينظر : فتح الباري : 3 / 194 ، والديباج : 6 / 25.
- 187 ينظر : فتح الباري : 3 / 194 ، والديباج : 6 / 26.
- 188 رواه أحمد : 3 / 314 ، ومسلم : 1648 برقم (2813) في كتاب صفة القيامة / 16 - باب
تحريش الشيطان ... ، والحديث في مشكاة المصابيح : 1 / 27 برقم (71).
- 189 المفهم : 7 / 311.
- 190 ينظر : مغني اللبيب : 451.
- 191 الخصائص : 2 / 35.
- 192 مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 233.
- 193 إعراب الحديث النبوي : 131 ، وينظر : عقود الزبرجد : 1 / 296.
- 194 المفهم : 7 / 311.
- 195 الإملاء الواضح : 10.
- 196 الديباج : 6 / 166.
- 197 المنهاج : 1648.
- 198 الكتاب : 2 / 175.
- 199 ينظر : الصحاح مادة (نعم) : 1152.
- 200 الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة : 97.
- 201 ينظر : المفهم : 7 / 311 ، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 233.
- 202 ينظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : 1 / 233.
- 203 عقود الزبرجد : 1 / 296.
- 204 ينظر : المفهم : 7 / 311.
- 205 الكتاب : 2 / 176.
- 206 الصحاح مادة (نعم) : 1152.
- 207 ينظر : شرح قطر الندى : 115.
- 208 شرح قطر الندى : 182.
- 209 ينظر : الصحاح مادة (نعم) : 1152.
- 210 شرح قطر الندى : 26 - 28.
- 211 نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 415.

المصادر

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري ، تحقيق : محمد بن عبد العزيز الخالدي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1416 هـ - 1996 م .
- الأزمنة في اللغة العربية : فريد الدين آيدن ، دار العبر للطباعة والنشر ، تركيا ، 1992 م.
- الاستذكار المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1421 - 2000
- إعراب الحديث النبوي : أبو البقاء العكبري ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، الطبعة الثانية ، نشر : مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1986 .
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري : للإمام أبي سليمان بن حمد بن محمد الخطابي (319 هـ - 388 هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1408 - 1988 .
- الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة : أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1998 م.
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب : محمد بن عبد الحق اليفرنى (٦٢٥ هـ) ، الطبعة: الأولى ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠١ م
- إكمال المعلم بفوائد مسلم : القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ) ، تحقيق : يحيى إسماعيل ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء ، 1419 هـ - 1998 م .
- الاملاء الواضح : عبد المجيد النعيمي و دحام الكيال ، الطبعة الثالثة ، مكتبة دار المتنبي ، بغداد ، 1387 هـ - 1967 م .
- البحر المحيط في أصول الفقه المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794 هـ) الناشر: دار الكتبي الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥ هـ) ، الناشر : دار الحديث - القاهرة ، 1425 هـ - 2004 م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للإمام (محب الدين أبي الفضل السيد محمد المرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي نزيل مصر ت 1205 هـ) ط المطبعة الخيرية بجمالة مصر 1306 هـ .
- التوشيح شرح الجامع الصحيح المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ) المحقق: رضوان جامع رضوان الناشر: مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م .
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804 هـ) المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م
- الجنى الداني في حروف المعاني المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749 هـ) المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م .

- حصن المسلم من أذكار الكتاب والسنة المؤلف: د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني الناشر: مطبعة سفير، الرياض .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب العلمية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، 2006م .
- الخط والقلم : ابن قتيبة (ت 276 هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ضمن مجموعة نصوص محققة في اللغة والنحو ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد 1991 م.
- دراسة لغوية نحوية في قراءتي الإمامين الباقر والصادق (رضي الله عنهما) : (حسام غضبان جاسم الربيعي) ، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها ، جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية ، 1435 هـ - 2013م.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى .
- الدلالة عند ابن جني / مجلة الدارة س9 - 1983 ، ع1
- الدولة العثمانية تاريخ وحضارة : أكمل الدين احسان اوغلي ، نقله الى العربية : صالح سعدواي ، استانبول ، 1999م.
- الديباج : إسحاق بن إبراهيم بن سنين أبو القاسم الخثلي (المتوفى: 283هـ) ، المحقق: إبراهيم صالح ، الطبعة: الأولى ، دار البشائر، 1994 .
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام : السهيلي ، عبد الرحمن بن الخطيب ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد.
- الزاهر في معاني كلمات الناس المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: 328هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 .
- سبل السلام شرح بلوغ المرام : الصنعاني ، محمد بن إسماعيل (ت 1182 هـ)، تحقيق : محمد بن عيادي ، ط1 ، مكتبة الصفا ، القاهرة 1425 هـ - 2005 م.
- سنن ابن ماجه المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي .
- سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث الأزدي (ت 275 هـ) ، تحقيق : محمد عدنان ياسين ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1421 هـ - 2000 م.
- سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) المحقق: بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت سنة النشر: 1998 م .
- شرح التبصرة والتذكرة : عبد الرحيم الحسين العراقي زين الدين أبو الفضل ، تحقيق : عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل ، الناشر : دار الكتب العلمية ، 1423 - 2002
- شرح السنة البغوي : أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الاولى ، المكتب الإسلامي، بيروت، (175/10)، سنة 1400هـ، 1980م.

- شرح صحيح البخاري : محمد بن صالح العثيمين ، المحقق: قسم التحقيق والبحث العلمي بالمكتبة الإسلامية ، الناشر: النبلاء للكتاب مراكش - المكتبة الإسلامية القاهرة، سنة النشر: 1428
- شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّنْصِيحِ لمشكلات الجامع الصَّحِيح المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) المحقق: الدكتور طه مَحْسِن ، الطبعة: الأولى الناشر: مكتبة ابن تيمية ، 1405 هـ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت 761 هـ) ، الطبعة الرابعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1425 هـ - 2004 م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، 1407 هـ - 1987 م .
- صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، دار ابن الهيثم ، القاهرة 1425 هـ - 2004 م .
- صحيح مسلم بشرح النووي (الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ت 261 هـ دار إحياء التراث العربي ط 3 بدون تاريخ .
- عقود الزبرجد : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: د. سَلْمَانُ الْقَضَاءُ ، دَارُ الْجِيلِ ، بَيْرُوت - لُبْنَان عام النشر: 1414 هـ - 1994 م
- علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي : منقور عبد الجليل ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق، 2001 .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني. قطر: دار إحياء التراث العربي.
- عون المعبود بشرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ط المكتبة السلفية بالمدينة 1388 هـ ط 20 .
- العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170 هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار ومكتبة الهلال .
- غريب الحديث : الفاسم بن سلام الهروي أبو عبيد ، تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان ، ط 1 ، دار الكتاب العربي - بيروت 1396 هـ .
- الغربيين في القرآن والحديث - لأبي عبيد الهروي (أحمد بن محمد) - تحقيق : أحمد فريد المزيدي - نشر : مكتبة الباز بمكة المكرمة : 1419 هـ / 1999 م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، تحقيق : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت ، 1379 .
- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرمانلي، 1356 هـ-1937 م، المطبعة البهية المصرية.
- متن الغاية والتقريب : أبو شجاع الأصفهاني ، أحمد بن الحسين (ت هـ)، دار المثني ، بغداد 1987 م.
- مجمل اللغة لابن فارس المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395 هـ) دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية - 1406 هـ - 1986 م .

- المجموع شرح المذهب : يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي النووي ، بيت الأفكار الدولية ، 2005م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (المتوفى: 392هـ) الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الطبعة: 1420هـ - 1999م .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق مجموعة من الأساتذة مفرقين على عدد الأجزاء - معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية - الطبعة الأولى 1377هـ . مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة المؤلف: محمد بن إبراهيم بن عبد الله التوجري - الناشر: دار أصدقاء المجتمع، المملكة العربية السعودية الطبعة: الحادية عشرة، 1431 هـ - 2010 م ينظر : عون المعبود : 1 / 506. 211 م
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : الملا علي القاري ، دار أحياء التراث العربي .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : أحمد بن حنبل ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، 1420هـ ، 1999م .
- مشكاة المصابيح : محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، تحقيق : تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثالثة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1405 - 1985م .
- مصابيح الجامع وهو شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري : بدر الدين الدماميني ، تحقيق : نور الدين طالب ، الطبعة الأولى ، الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، 1430 - 2009 .
- معاني الأبنية في العربية : د.فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الثانية ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن .
- المعجم المفصل في علم الصرف : راجي الأسمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1418 هـ - 1997م .
- المغني لابن قدامة المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ) الناشر: مكتبة القاهرة الطبعة: بدون طبعة عدد الأجزاء: 10 تاريخ النشر: 1388هـ - 1968م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ت) : ابن هشام الانصاري جمال الدين ، تحقيق: مازن المبارك - حمد علي حمد الله ، 1368-1964م .
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ، تحقيق وتقديم : محيي الدين ستو وأحمد محمد السيد ويوسف علي البدوي ومحمود إبراهيم بزّال ، الطبعة الأولى ، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب ، دمشق - بيروت ، 1417هـ - 1996م .
- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : النووي ، يحيى بن شرف (ت 676 هـ) ، بيت الأفكار الدولية ، عمان والرياض 1421 هـ - 2000م .
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية : أ.د.كريم حسين ناصح الخالدي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1427هـ - 2006م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر : أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية - بيروت ، 1399هـ - 1979م .

Abstract:

Speech is a means of communication intended to convey meaning in order to exchange ideas, and this necessitates that there be proportionality between the word and the meaning it denotes, and there must also be harmony between the signifier and the idea it carries, and the context in which it is contained. It witnesses a clear and remarkable semantic consistency, and one of the forms of this semantic consistency is the semantic coloration that follows the change in the reading of some words in the hadeeth text. The parsing aspect, and this is what this research has proven. It has been shown that there are phenomena in the hadith text that differ in their reading, and this difference led to a difference in the lexical meaning. The recitation of the word and the difference in its meaning may not change its compatibility with the text in which it was mentioned, or it may change slightly, which in turn helps to strengthen the other reading of the word. This is what we found by analyzing the hadith texts that included semantic phenomena that differed in their reading.